عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 111 / 16 شباط 2018

كفر حمرة - ريف حلب الشمالي

عدسة أحمد عزيزة - خاص عين المدينة

Ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

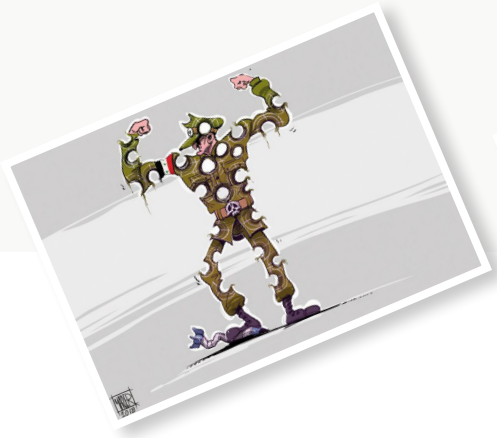

الافتتاحية

سوتشي بين طائرتين وسماء دمشق العزلاء

انقشع غبار مؤتمر سوتشي، أو كاد، عن فشل سياسي روسي، لتقوم بعد أيام احتمالات، انطفأت سريعاً، لحرب إقليمية بين إسرائيل ونظام بشار الأسد ومن خلفه إيران وحزب الله.

لا يبدو الحدثان مترابطين للوهلة الأولى، غير أنّ ما من حدث سوري لا ينتظم في سلسلة العلّة والنتائج منذ سبع سنوات، وهما السياسة الفاشلة في سوتشي، والحرب المكتومة على حدود الجولان المحتل، وصولاً إلى دمشق وعمق البادية. تجليّان ساخنان لما تحمله الوقائع السورية من تضاد سوريالي. في سوتشي باء مسعى بوتين -فالمؤتمر فكرته أساساً- لتعويم الأسد بالفشل، عبر مهرجان خطابي محسوب بدقة، فالمعارضة في واجهتها المقبولة دولياً سحبت منه صفته المكافئة لجنيف بمقاطعته، ولم يفلح طاقم المهرجين الذين أرسلهم الأسد سوى في إثارة سخرية السوريين، بأدائهم الرديء لأغنية حماسية لا تصلح إلا لوطن سليم، وحتماً ليست سوريا المثخنة بالجراح والمختنقة بروائح الجثث والأسلحة الكيماوية.

خرج النظام مُحرجاً من نتيجة وحيدة للمؤتمر، أحيلت إلى المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا في صورة لجنة دستورية، مالبث بشار الجعفري أن تمرد عليها، ليقتل آخر مؤشرات وجود مؤتمر بقيت منه صورة وفد جائع، يتناهش خبز البيغل الأميركي وحساء البصل الروسي.

وكما بدأنا، لا يصعب إيجاد حياكة لتوالي الأحداث في سوريا، إيران تريد التذكير بوجودها الذي غاب في سوتشي، إزاء تركيا التي كانت ثقلاً موازناً وفاعلاً، وروسيا تريد الانتقام لطائرة أُسقطت في إدلب، فقيل إنه تم نصب كمين لطائرة إسرائيلية، وأُسقطت فعلاً، بعد تحرش بطائرة بدون طيار، وتلقت إسرائيل صفعة لم تعتدها منذ ثلاثين عاماً.

طار معسكر الممانعة فرحاً، وانتشى بردّ لم يعهده أيضاً منذ ثلاثين عاماً، وأعلن انتصاره، فيما كانت موجتان من القصف والغارات الإسرائيلية تحرق نحو نصف دفاعات النظام الجوية، وتدمر 12هدفاً عسكرياً، أربعة منها إيرانية، من حوران إلى محيط دمشق، وصولاً إلى مطار التيفور، وتترك العاصمة عزلاء من أيّ حماية جوية.

لكن نظام الأسد، كأي تنظيم إرهابي آخر، مصمم كي يمكنه إعلان النجاة والنصر، طالما بقي رأسه قادراً على الظهور. وهو ما ينطبق على حليفيه حزب الله وإيران، اللذين ابتلعا لسانيهما خلال ورطة النظام العسكرية الساخنة، وخرجا ليعلنا انتصاره قبله، ما إن نجح تدخل رئاسي روسي في إقناع إسرائيل بأن ما دمرته يكفي، كانتقام يترك الباب مفتوحاً لأي طائرة تريد قصف دمشق أن تحلق فوق قصر الأسد «المنتصر» بأمان.

4 طبيب لكل (20) ألف نسمة في الجزء الخاضع لـ"قسد" بدير الزور

5 محمد أمين حسين الرجا وكيل إيران الأول بدير الزور

7-6 هل يمكن استعادة العشيرة في محافظة دير الزور

9-8 بين انتظار عبور الحدود وضعف الإمكانيات الطبية في إدلب

11 جامعة تشرين أكبر الفروع الأمنية في الساحل السوري

13 عساكر السويداء

17-16 لماذا لن ينتصر الأسد

19 شبيحة القبو الغاضبون من وزارة الداخلية

القتل والسرقة أبرز انتهاكات «قسد» هذه الأيام في دير الزور

محمود الراغب

رغم المحاولات المتكررة لـ«قسد» الخروج بمظهر حسن، بصورة المنقذ والمخلص لسكان دير الزور من تنظيم داعش، إلا أنها ومنذ سيطرتها الآخذة بالاتساع يوما بعد يوم في دير الزور، ارتكبت وخلال مدة وجيزة جرائم وانتهاكات بحق السكان المدنيين، شابهت ما كانت ترتكبه داعش، خلال مرحلة سيطرتها بدير الزور.

متداولة على الانترنت

في الأسبوع الأول من شهر شباط الجاري، قتل عناصر من «قسد» الحاج عواد حمود صالح الحبيب من بلدة الشحيل - شرق دير الزور-، إثر ملاسنة بين جمع من الناس كان بينهم، والعناصر الذين أطلقوا النار عشوائياً فقتلوا الحاج عواد وأصابوا اثنين آخرين، قبل أن يلوذوا بالفرار بسيارة دفع رباعي. بعد الحادثة أسر الأهالي (7) من عناصر «قسد» التي اعتقلت القتلة وحاولت التهدئة عبر وسطاء من أهل البلدة.

بعد أيام قليلة، وفي مداهمة كيدية لعناصر من «قسد» لمنزل في بلدة غرانيج -شرق دير الزور- بذريعة البحث عن أسلحة، لم يتورع العناصر عن إطلاق النار على امرأة تدعى عهد عثمان العبيد وطفل عمره عامين، ما تسبب بمقتلهما على الفور. يقول أبو محمد (60) عاماً الشاهد على الحادثة، إن دورية لـ«قسد» يرافقها شخص من غرانيج، هو حمد شقيق الأمير السابق بتنظيم داعش أحمد الرزج، داهموا منزل السيد صالح المطر بأسلوب همجي مستفز، أثار الأهالي الذين طردوا دورية «قسد». فما كان من عناصرها إلا أن عادوا إلى سياراتهم (بيك آب- هايلوكس) وأطلقوا النار عشوائياً تجاه الأهالي المتجمعين، ما تسبب بمقتل المرأة والطفل وإصابة (4) أشخاص آخرين بجروح متفاوتة، حسب ما يقول الشاهد. قبل ذلك انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع مصور يظهر فيه المدعو زاهد حمد العبدالله، وهو قائد «فوج جكدار» التابع لـ«قسد»، بقتل شخصاً مجهول الهوية، على أنه عنصر في تنظيم داعش. لم تلق تلك الحادثة أي رد فعل أو تعليق من جانب «قسد».

تعبّر هاتان الحادثتان عن سلوك يتّبعه عناصر «قسد» يستخف بحياة السكان المدنيين، ولا يميزون أمام إحساسهم الطاغي بالقوة والسيطرة والإفلات من العقاب بين رجل وامرأة وطفل. في حوادث قتل أخرى، سُجّلت ضد مجهولين، لقي العشرات حتفهم خاصة خلال مرورهم على طرق في بادية الجزيرة. كثير من الضحايا كانوا نازحين هربوا من الموت، بالغارات والقصف أو على يد جنود النظام وميليشياته في الجانب الأيمن من نهر الفرات، وأثناء العملية العسكرية التي أطلقها النظام صيف العام الماضي. في حوادث القتل التي تطول نازحين لم يُفتح أي تحقيق من جانب «قسد» بعدّها القوة المسيطرة على المنطقة. وحتى في الحالات التي فُتح فيها تحقيق كانت النتيجة في النهاية مخيبة، إذ يسهل على المتهمين، سواء كانوا من عناصر «قسد» أو من خارجها، الإنكار والتملص من تبعات جرائمهم.

في دير الزور اليوم، يتحاشى السكان التنقل بين البلدات بعد غروب الشمس إلى الصباح، ويتحاشون أيضاً المرور ببعض حواجز «قسد» حتى في النهار. يقول أبو صالح (45) عاماً من سكان مدينة هجين، إنه أُوقف مؤخراً على حاجز لـ«قسد» قرب حقل التنك النفطي. وتعرض للتهديد بالسلاح فوراً من قبل عنصر وضع المسدس في رأسه وقال «إنت داعشي..حلفت له إنه مالي علاقة بداعش وما يصدق.. وعرض إنه يسامحني إذا دفعت له حق فطور 200 ألف..واضطريت أدفع اللي عندي عشان يتركني». ويروي أبو خليل (50) عاماً من أبو حمام قصة مشابهة، حين مر بحاجز على طريق مخيمات النزوح العشوائية في البادية، وهو يحمل في سيارته براميل وقود للتدفئة «عالحاجز قالو لي نزل لنا كم برميل، ما رضيت، فعصبو وبلشوا يهينوني بأبشع الألفاظ ويشدون لحيتي، وما تركوني إلا أخذوا كل شي عندي مصاري». ومن الريف الغربي في محيميدة يقول أبو جلال، إنه نجا بحياته حين حاول ممانعة عناصر من «قسد» كانوا يقطعون الطريق مساء، طلبوا مني النزول من السيارة والركض دون الالتفات إلى الوراء، وحين رفضت أطلقوا النار في الهواء قبل أن أنصاع لهم وأترك السيارة وأمضي.

لشمانيا وحصبة وغيلان باريه وخشية من شلل الأطفال

وطبيب واحد لكل (٢٠) ألف نسمة في الجزء الخاضع لسيطرة «قسد» بدير الزور

حالة لاشمانيا من أرشيف مشفى الكسرة - وأسترالي مشفى هيتشر ١٠ شباط

علي المصطفى

يعاني السكان في الجزء الخاضع لسيطرة «قسد» في محافظة دير الزور من واقع صحي متردّي، جاء حصيلة انهيارات متتالية على مراحل، حدثت لأسباب مختلفة.

سجلت في الأسابيع الأخيرة عشرات الحالات لأمراض غير شائعة مثل متلازمة غيلان باريه (اعتلال عصبي متعدد متناظر حاد يصيب الجذور العصبية ثم ينتقل لإصابة الأعصاب المحيطية، يؤدى لشلل في الأجزاء المصابة ثم يمتد لجميع أجزاء الجسم)، وتجدد تفشّي أمراض وأوبئة عدة أبرزها اللاشمانيا والحصبة. ويُبدي نشطاء طبيون قلقهم من ظهور حالات شلل أطفال، خاصة مع ما سجّل سابقاً في دير الزور من حالات سابقة، ومع توقف حملات التلقيح الخاصة بهذا المرض، إذ لم تنفّذ حتى الآن، في الأشهر الستة الأخيرة على الأقل، أي حملة لقاح ضد شلل الأطفال، باستثناء تلك التي أُجريت في بعض مخيمات النزوح.

لا توجد اليوم إحصائيات عن عدد السكان في الجزء الخاضع لسيطرة «قسد» بدير الزور، لكن، وحسب تقديرات، يتراوح عدد السكان ب(350–400) ألف نسمة تقريباً، بإضافة النازحين من مناطق سيطرة النظام والنازحين في مخيمات محافظتي الرقة والحسكة من دير الزور. ولا يزيد عدد الأطباء العاملين في الجزء الخاضع لسيطرة «قسد» عن (20) طبيباً وفق تقديرات، ما يجعل المعدل، إن صحت هذه التقديرات، طبيباً واحداً لكل (20) ألف نسمة.

وحسب مسح ميداني محدود أجرته عين المدينة لرسم صورة ولو مبدئية عن الوضع الطبي المتهاوي في دير الزور، حيث تعمل في الريف الغربي (جزيرة) الممتد على مسافة (50) كم تقريباً مشفى عامة واحدة هي مشفى الكسرة، غير أنها لا تعدو في خدماتها وفي قلة عدد كادرها عن نقطة طبية إسعافية. وتعمل في هذا الريف أيضاً عيادة طبية لطبيب عام في قرية الحصان، وعيادة لطبيبة نسائية في قرية الصعوة، إضافة لعيادة طبيب أطفال في هذه القرية، وعيادة لطبيب أطفال آخر في بلدة محيميدة. كذلك تعمل ثلاث عيادات لأطباء أسنان في قريتي الصعوة والزغير، كما تعمل (10) قابلات قانونيات على امتداد الريف الغربي كله. ويبدو الحال أسوأ في الريف الشرقي، حيث يعمل طبيب واحد عامّ في منطقة كبيرة تضم بلدتي الكشكية وأبو حمام، يزيد عدد الحالات المرضية التي يعاينها كل يوم على (100) حالة، وبحسب ما يتاح له من وقت. ويعمل في ذيبان مركز طبي بجهود أهلية، يعاني من ضغط كبير لارتفاع عدد الحالات المرضية وتنوعها. ويعاني السكان أيضاً من محدودية الأنواع الدوائية المتوافرة ومن انخفاض جودتها، في صيدليات لا يديرها في الغالب صيادلة، إنما فنيون وممرضون أو متطفلون على المهنة.

يحاول المكتب الطبي في المجلس المدني الذي أسسته «قسد» أن يفتتح مستوصفاً في بلدة محيميدة بالريف الغربي، ومستوصفاً آخر في بلدة البصيرة بالريف الشرقي، لكن ندرة الكفاءات الطبية تحُول دون نجاح محاولاته تلك. ولا يبدو أن أحداً من الأطباء الذين نزحوا إلى مناطق سيطرة الجيش الحر في محافظتي حلب وإدلب أو لجأوا إلى تركيا، في نية العودة إلى الجزء الخاضع لسيطرة «قسد» في دير الزور لأسباب مختلفة: أهمها حالة الاضطراب العامة، وغموض ملامح المرحلة في هذا الجزء، حسب ما يفسر كثير من الأطباء النازحين في حلب وإدلب، فيرى د. أنس الفتيح رئيس المجلس المحلي الثوري لدير الزور أن «الخطوة الأولى لحل المشاكل القائمة اليوم، هي عودة الكفاءات الطبية النازحة أو المهاجرة عن المحافظة».

في العامين التي سيطر فيهما الجيش الحر على معظم المحافظة، نجح الأطباء والمرضون والفنيون والنشطاء الطبيون الآخرون المنتمون إلى الثورة، ببناء منظومة صحية بديلة عن المنظومة الحكومية السابقة. وإلى حد كبير استطاعت (18) مؤسسة طبية (حرة) تأسست بين العامين (2012–2014) تقديم الخدمات الطبية بفعالية كبيرة لسكان دير الزور. إلى جانب الدور الهامّ الذي قامت به المشافي والعيادات الخاصة. بسيطرة تنظيم داعش على المحافظة صيف العام 2014، أخذ الواقع الصحي بالانحدار، إذ حاولت داعش تأسيس جهازها الخاص بما سمي آنذاك «ديوان الصحة» الذي ساهمت رعونة مسؤوليه من عناصر التنظيم، وافتقادهم الحد الأدنى من المؤهلات العلمية والخبرات، إلى جانب منع المنظمات الطبية من العمل، والقرارات الأخرى التي تقيد عمل الأطباء- في تهجير معظم العاملين في الحقل الطبي، إضافة إلى نتائج كارثية أخرى امتد تأثيرها إلى هذه المرحلة.

في الأسابيع الأخيرة، كثف رجل الدين الشيعي الشاب وعضو مجلس شعب النظام، محمد أمين حسين الرجا، أعماله على مستويات عدة: محلية في ما يسمى بـ«المصالحة»، مُركّزاً وعبر وسطاء على أبناء بلدته حطلة النازحين. وحركياً في إطار الفضاء الإيراني في سورية، باجتماعات ولقاءات مع قادة ميليشيات عراقية وشخصيات إيرانية مقيمة في دمشق.

محمد أمين حسين الرجا وكيل إيران الأول بدير الزور

أيهم البدراني

يسعى الرجا وتحته شبكة من السماسرة إلى إقناع أكبر عدد ممكن من أبناء حطلة النازحين بالعودة، ضامناً لهم، مثل غيره من قادة الشيعة المحليين الناشطين في الملف ذاته، تسويات وضع سريعة تُرفع فيها أسماؤهم من قوائم المطلوبين لدى أجهزة أمن النظام، ويعود الموظفون إلى وظائفهم، مقابل الانتساب إلى الميليشيا التي تضم المقاتلين الشيعة من أبناء البلدة. حتى الآن وبعد أكثر من (3) أشهر من الوساطات لم تعد إلا قلة، معظمها من كبار السن، وخوفاً على البيوت والأراضي من المصادرة، التي يُلمّح لها الوسطاء للضغط على النازحين.

حسب ما يقول أبناء بلدة حطلة، يُعدّ محمد أمين حسين الرجا الشخصية الشيعية الأهم، بين شخصيات أخرى ذات نفوذ وعلاقات مع الحرس الثوري الإيراني، وقادة في حزب الله والميليشيات العراقية في سورية. حيث نجح بأن يكون الوكيل الأول للإيرانيين اليوم في بلدته حطلة، وفي محافظة ديرالزور بشكل عام. بلا شك هيأت الثورة لمحمد أمين فرصاً إضافية كبرى، واختصرت زمناً طويلاً من رحلة صعوده. إذ كان قبل الثورة يسير ببطء في ظل أبيه حسين، أول المعممين في متشيعي حطلة، وأول فائز بألقاب دينية كـ «شيخ وعالم» ثم «علّامة»، إلى جانب لقبه الوراثي «سيّد» المبني على نسبه المزعوم للحسين بن علي.

وفق ما تكشف سيرته قبل الثورة، كان محمد أمين يخطط لوراثة أعمال أبيه كداعية للمذهب. إذ واظب على التعلم في حوزات السيدة زينب بدمشق، إلى جانب تعليمه الرسمي المتواضع كطالب ثانوية زراعية، ثم طالب حقوق في قسم التعليم المفتوح. وخلال ذلك حصل على وظيفة حكومية في الوحدة الإرشادية الزراعية ببلدته. يقول عارفوه أنه على قدر من الحيلة والمكر، يبدي اللطف دوماً، ويعرض خدماته على الناس. وفي مواسم عاشوراء والمناسبات الدينية الأخرى، كان يحرص على دعوة أكبر عدد ممكن من أهل حطلة إلى حضور الولائم التي كان يقيمها بتلك المناسبات. ووفق أهل البلدة فإن (14) شخصاً فقط تأثروا بمحمد أمين وتشيعوا على يديه؛ في حصيلة ضئيلة لا تقارن بحصيلة أبيه الذي أكد ذات مرة، في لقاء سابق مع موقع كويتي، أن (1000) شخص تقريباً اعتنقوا المذهب الشيعي على يديه.

في الأشهر الأولى للثورة، سافر محمد أمين إلى الكويت وعاد بمبلغ مالي كبير. كذلك تسلّم على دفعات مئات البنادق والرشاشات، وزعها على جماعته. وأرسل عدداً منهم إلى لبنان لتلقي تدريبات عسكرية في معسكرات حزب الله، الذي أسس الخلايا المسلحة الأولى من متشيعي حطلة ورعى شؤونهم. إلى جانب الرعاية الخاصة التي أبداها (جامع جامع) رئيس جهاز المخابرات العسكرية في دير الزور آنذاك، وحتى مقتله في العام 2013.

أول هذا الشهر أكد أمين الرجا خلال استقباله ممثل حركة النجباء الشيعية العراقية في سورية، على المضي قدماً تحت «قيادة السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية.. والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي». في جانب من تأكيده، تنطوي مخادعة مكشوفة، فالأسد ليس قائداً للرجا، ولن يسير، لا هو ولا شيعة حطلة، خلف قيادته أبداً. لكنه نسب نفسه للأسد مراعاة لاعتبارات كثيرة، منها انتماؤه الشكلي لحزب البعث، ودخوله «مجلس الشعب»، على قوائمه الفائزة دوماً، بانتخابات العام 2016. في تلك الانتخابات لم يجد النظام حرجاً من انكشاف حجم النفوذ الإيراني وتأثيره على أسلوبه وقراراته، وضمن مخطط من جانب الإيرانيين، كما يبدو، سيجعل من (4) آلاف متشيع من أبناء حطلة حاضنة محلية وأداة، في الوقت ذاته، لخدمة مشروعه في دير الزور.

هل يمكن استعادة العشيرة في محافظة دير الزور!؟

فيصل دهموش

من اجتماع لـ قسد مع الأهالي في بلدة الصور

يكشف المشهد العام في ديرالزور، بعد وضوح مناطق الصراع داخل المحافظة، تسابقاً بين القوى السياسية والعسكرية المحلية والدولية المسيطرة على منطقتي النفوذ، يتخذ شكلاً سياسياً اجتماعياً يسعى طرفاه، نظام الأسد و(مجلس سوريا الديمقراطية)، إلى استقطاب شيوخ ووجهاء عشائريين ومخاتير في بلدات وقرى المحافظة، عبر عقد تحالفات اجتماعية وعسكرية، وتوظيفها وفقاً لمصالحهما وأهدافهما السياسية.

أسفر التسابق العسكري ما بين قوات نظام الأسد والميليشيات الموالية له من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، من أجل السيطرة على محافظة دير الزور، إلى نشوء منطقتي نفوذ سياسي وعسكري، محلي ودولي، يُشكّل نهر الفرات، إلى حد كبير، خطاً فاصلاً بين المنطقتين؛ حيث يسيطر نظام الأسد والميليشيات الموالية له برعاية الروس والإيرانيين على منطقة جنوب نهر الفرات، بينما يسيطر (مجلس وقوات سوريا الديمقراطية)، برعاية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على منطقة شمال نهر الفرات.

ويعتمد كلّ من الطرفين المسيطرين في محافظة دير الزور في سياساتهما المحلية، على كسب دعم عشائر المحافظة من أجل تثبيت نفوذهما فيها، لكن طبيعة البنية الاجتماعية في محافظة دير الزور، على الأرجح، لا يتوفر فيها المقومات اللازمة لنجاح مخططات الطرفين. إذ يختلف واقع العشيرة اليوم جذرياً عن التصور التقليدي السائد عنها؛ فقد كشفت الثورة، ومن ثم الحرب في دير الزور، عن هشاشة العشيرة كبنية اجتماعية-اقتصادية وظيفية، وتجلّى ذلك بوضوح في الانقسامات العمودية والأفقية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، التي فككت هذه البنى الاجتماعية، وأدخلتها في صراعات مختلفة خلال مراحل الثورة والحرب.

أما الأمر الأهم، فإن هذا النوع من التحالفات السياسية الاجتماعية التي يعقدها الطرفان المسيطران في المحافظة، وهذه الطريقة بالتعاطي مع الواقع، عدا عن أنه يجعل من نظام الأسد و(مجلس سوريا الديمقراطية)، ليسا أكثر من مجرد إدارتين لشبكات ومجموعات اجتماعية عسكرية، متداخلة ومتعارضة المصالح والأهداف، ومتنافسة بشكل انتهازي، فإنه سيزيد من تعبئة أبناء العشائر بعضهم ضد بعض، من خلال استغلال التوترات العشائرية في المنطقة، وتعميم وتسهيل الانتقام لمجموعات عشائرية من أخرى، مما يُورث المنطقة المزيد من الصراعات والثارات، ويُضيف انقسامات اجتماعية جديدة، خصوصاً أن منطقتي النفوذ شديدة التداخل العشائري على ضفتي الفرات، مما قد يفتح المنطقة على صراعات أهلية لا نهاية لها.

وللحديث عن العشائر في دير الزور فيجب التمييز ما بين العشيرة المتصورة والمتخيّلة، والعشيرة كبنية ومرحلة اجتماعية/اقتصادية طالها التغيير بشكل كبير، إذ تصدعت وتفككت وفقاً لمستويات ميكرو عشائرية: «الفخذ، الجماعة القرابية، العائلة»، عبر مراحل استقرارها، وتعاقُب السلطات على المنطقة، وسقوط الكثير من وظائفها، الأمر الذي برز خصوصاً خلال مرحلة الثورة، ومن ثم الحرب. فلم تعد تتحرك سياسياً وفقاً للمستوى العشائري العام، كما هو التصور التقليدي عنها. أما شيوخ ووجهاء العشائر وأدوارهم، فقد رافق التغيير الذي أصاب العشيرة، والتقاطعات الطبقية والثقافية والاقتصادية التي اخترقت بنية العشيرة، تغييراً في مكانة وسلطة شيوخ العشائر ووجهائها، والتي انحسرت بشكل كبير داخل كل عشيرة وفروعها، وتحولت من مكانة سياسية إلى مكانة اجتماعية رمزية.

محاولات متعثرة

رغم هذا الواقع المفكك، يسعى كلّ من نظام الأسد و(مجلس سوريا الديمقراطية) إلى كسب دعم العشائر المحلية في محافظة دير الزور، عبر هذه التحالفات. ويفيد مُطّلعون وناشطون في منطقتي النفوذ إلى إجراء الطرفين العديد من الاتصالات خلال

الفترة الماضية، بشكل مباشر أو عبر وسطاء، مع شيوخ ووجهاء من عشائر المحافظة. كما أظهرت وسائل إعلامية، سواء تابعة لنظام الأسد أو لـ (مجلس سوريا الديمقراطية)، عدداً من الاجتماعات التي ظهر فيها شيوخ ووجهاء، أبرزهم «نواف البشير/عشيرة البكارة» و «أسعد الدندل/عشيرة الحسون»، برفقة قيادات عسكرية إيرانية، إضافة إلى الاجتماع الذي أقيم في ديوان «حاجم البشير/ عشيرة البكارة» بقرية «محيميدة»، بحضور قيادات من التحالف الدولي و(قوات سوريا الديمقراطية). الأمر الذي يعكس التنافس الدولي، كذلك، على استقطاب العشائر في دير الزور ما بين الروس والأمريكيين عبر حلفائهما الإقليميين والمحليين. على أنّ هذه التحالفات التي ظهرت ملامحها بوضوح في منطقة سيطرة النظام، ما زالت تواجه بعض الصعوبات في مناطق سيطرة (مجلس سوريا الديمقراطية).

وعلى ما يبدو أن نظام الأسد، الذي كان يعتمد في تخطيطه السياسي والاجتماعي على شبكة معقدة من التحالفات المحلية، هو الطرف الأكثر خبرة في التعامل مع هذه البنى الاجتماعية. وقد لجأ إلى الاعتماد على مزيج من شيوخ العشائر الموالين له، ووجهاء وأبناء العشائر الذين أثبتوا ولاءهم له خلال السنوات الماضية، وتوزيع الأدوار عبرهم على مستوى الأفخاذ داخل العشيرة الواحدة. ويلعب هؤلاء الشيوخ والوجهاء أدوارهم كوسطاء لاستقطاب أبناء جماعاتهم العشائرية عبر المصالحات المحلية. وتفيد الأنباء الواردة من مناطق سيطرة النظام إلى أنهم لم ينجحوا في مهمتهم تلك لغاية الآن، فضلاً عن وجود تنافس ما بين الوجهاء القدامى والجدد داخل العشيرة الواحدة، وفقاً لما أكده مُطّلعون على الأوضاع داخل منطقة سيطرة نظام الأسد؛ فواقع العشيرة اليوم، كما أسلفنا، يجعل من الصعب على أي قوة سياسية أو عسكرية إعادة بناء شبكة التحالفات المحلية، وضبطها بما يضمن ولاءها السياسي بشكل كامل.

أما (مجلس سوريا الديمقراطية)، الذي يحاول الدخول في هذا التسابق، وبناء تحالفات محلية عشائرية في المحافظة، فقد اصطدم بواقع اجتماعي معقد، ليس لديه أدنى معرفة بمعطياته المتغيرة، وبديناميات الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم داخله، وتنعدم لديه الخبرة في التعامل مع كوامنه. لذا فإنه يواجه صعوبات بالغة في هذا السياق، بعد رفض دعوته من غالبية شيوخ ووجهاء العشائر الذين اتصل بهم للعمل تحت سلطته، مما اضطره، حسب ما أفاد ناشطون في المنطقة، إلى عقد تحالفات سياسية اجتماعية مع بعض الفاعلين من الدرجة الرابعة والخامسة، من مخاتير ووجهاء مقيمين في مناطق سيطرته، عبر اتفاقات يصفها الناشطون بأنها زبائنية.

يمين الصورة نواف البشير

اتفاقيات مؤقتة وتحالفات متناقضة

كما يبدو من سياسات طرفي الصراع في محافظة دير الزور، فإنها تعتمد على شيوخ العشائر ووجهائها. والواقع العشائري المتصدع يجعل من السهولة استقطاب قسم من هؤلاء، إلى جانب بروز وجهاء جدد باحثين عن مكانة ومكاسب. إلا أنه يصعب التعويل على قدرة هذه القيادات التقليدية والوجاهات الجديدة في التأثير على عموم أبناء العشائر، وتجاوز آثار الصراع والخلافات المتجذرة بين مختلف العشائر والأفخاذ والجماعات والعائلات داخل تلك البنى. دون أن يغيب عن الذهن الصعوبة التي ستواجه طرفي السيطرة في ضبط التنافس التقليدي ما بين القيادات العشائرية، أساساً، للحصول على الدور والمكانة، والذي سيزداد على المدى المنظور مع ظهور الوجهاء الجدد.

كما أن القيادات والوجاهات العشائرية لم تعد ذات تأثير سياسي داخل تلك البنى، وبالتالي لا يمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى إعادة ضبط أبناء العشائر، الذين لهم اليوم خياراتهم السياسية ومطالبهم الاجتماعية. ويتخذون مواقف متعددة ومتباينة إزاء القوى السياسية والعسكرية المسيطرة على محافظة دير الزور، نظام الأسد و(مجلس سوريا الديمقراطية) وحلفائهما الدوليين من ناحية، والقيادات التقليدية والوجهاء الجدد من ناحية ثانية، فضلاً عن مواقفهم حيال بعضهم بعضاً.

طبيعة الانقسامات الاجتماعية والسياسية في دير الزور أعقد بكثير من التعاطي مع شخصيات معينة، إذ يتحكم بها العديد من العوامل التي لا تقف عند الصراع الاجتماعي والسياسي خلال السنوات السابقة، ما انعكس على التنقلات السريعة لأبناء العشائر في تحالفاتهم المتناقضة، وفقاً لموازين القوى والسيطرة وطبيعة الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيها. وما يجعل الواقع الاجتماعي في المحافظة يزداد تعقيداً، هو نشوء منطقتي نفوذ داخلها، وتعدد السلطات المحلية والإقليمية والدولية المتواجدة في المحافظة بآن، وبروز توترات مذهبية وإثنية جديدة. كل هذه المستجدات، إضافة إلى واقع العشيرة البنيوي، يجعل من محاولات إعادة إنتاج العشيرة من قبل طرفي السيطرة أمراً أقرب إلى المستحيل، وما يحدث لا يكاد يكون أكثر من اتفاقيات تكتيكية مؤقتة، يتبادل فيها المسيطرون مع الشخصيات التي يختارونها المكاسب والمنافع.

أما العشائرية كنسق من القيم المحددة لسلوك قسم كبير من أبناء العشائر، والتي تتجسد بالتحديد في النزعات العصبية (الفزعة)، التي ظهرت بشكل حاد في مختلف مراحل الحرب وتحالفاتها، ونراها كل فترة على مستوى الأفخاذ والعائلات وليس على مستوى العشيرة ككل- فتلك تحتاج لزمن طويل نسبياً كي يطالها التغيير.

بين انتظار عبور الحدود وضعف الإمكانيات الطبية في إدلب

بعد أن أكد الأطباء الأتراك آمال شفائه.. المكتب الصحي في إدلب يمنع طفلاً من استكمال العلاج

مصطفى أبو شمس

«لم يبك عند ولادته كغيره من الأطفال». صفعته القابلة مراراً إلّا أنه لم يستجب، لتبدأ بعدها رحلة شقائه بين ضعف الإمكانيات في مشافي إدلب، والبيروقراطية في المكتب الطبي للعبور إلى تركيا بحثاً عن علاج.

محمود رشيد عبد الرحمن الطفل الذي ولد في مدينة الأتارب، على وقع القتال بين داعش والفصائل المسلحة، ليلة 2014/1/25 لم يسعفه الحظ بالوصول إلى أحد المشافي، بعد ولادة متعسرة على يد القابلة في منزله. «كان القتال شديداً، والمدينة تتعرض للقصف. لم نستطع الوصول إلى المشفى» يقول والده. مرّ الوقت عصيباً. بعد محاولات عدة من القابلة سُمع صوت الطفل، «كان صراخه قد أراحنا، ظننا أن الأمر انتهى».

سبعة شهور مرّت على ولادة الطفل، بدأت خلالها علائم المرض تظهر على محمود الذي كان يرفض الطعام إلا ما ندر، وبدت وظائفه الحيوية ضعيفة. الأطباء في مشفى باب الهوى قالوا إن الطفل ولد ضريراً. ثلاث مرات أكد الأطباء لوالديه ذلك، إحداها كانت من لجنة قيل إنها لأطباء جاؤوا من خارج البلاد.

في المشافي التركية

لم ييأس والد الطفل في البحث عن علاج لطفله الذي بدأت حالته بالسوء، وترافقت مع نوبات من الاختلاج. الطبيب عبد القادر سيد عيسى في مشفى باب الهوى قال «إن الطفل لم يكن ضريراً، هو يعاني من مشاكل دماغية سببها نقص الأكسجة حين ولادته». كان على والد الطفل الاختيار بين العلاج في مناطق النظام أو الدخول إلى تركيا، كما أخبره الطبيب. فمشافي إدلب لا تمتلك الأدوات اللازمة لعلاجه، ليس هناك أجهزة تصوير وتخطيط دماغي ولا مخابر تحليل لمثل حالته. آثر رشيد الدخول إلى تركيا، فهو «مطلوب من قوات الأسد وذهابه إلى هناك سيؤدي إلى اعتقاله، بالإضافة إلى الكلفة المادية المرتفعة لمثل هذه الإجراءات على عامل يكسب قوت يومه بشق الأنفس».

لم يكن رشيد يملك جواز سفر، ولم يكن هناك مكتب طبي في تلك الآونة، فحمل طفله عبر طرق التهريب للدخول إلى الأراضي التركية عبر رحلة بين الطرق الوعرة والجبال. عند وصوله قام بالتسجيل في مكتب الأمم المتحدة، وتم إدخاله إلى مشفى في أنطاكيه ليتم تحويله بعدها إلى مشفى أضنه.

شهر ونصف الشهر أمضى محمود برفقة والده في مشفى أضنه، قام الأطباء بإجراء الفحوصات اللازمة للطفل، لتبدأ رحلة العلاج الجديدة التي ترافقت مع الكثير من الصور والتحاليل والخزع. لتبدأ حالة الطفل بالتحسن وليعود إليه بصره. وأعطي على إثرها الأدوية اللازمة، وورقة تسمح له بالدخول إلى تركيا في مواعيد علاجه.

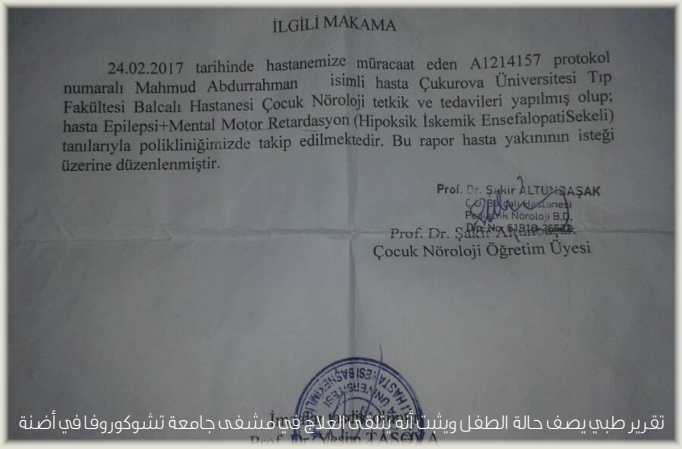

İLGİLİ MAKAMA

24.02.2017 tarihinde hastanemize müracaat eden A1214157 protokol numaralı Mahmud Abdurrahman isimli hasta Çukurova Üniversitesi Tıp Fakültesi Balcalı Hastanesi Çocuk Nöroloji tetkik ve tedavileri yapılmış olup; hasta Epilepsi+Mental Motor Retardasyon (Hipoksik İskemik EnsefalopatiSekeli) tanılarıyla polikliniğimizde takip edilmektedir. Bu rapor hasta yakınının isteği üzerine düzenlenmiştir.

Prof. Dr. Sakir ALTUNŞAŞAK
Çocuk Nöroloji Öğretim Üyesi

تقرير طبي يصف حالة الطفل ويثبت أنه يتلقى العلاج في مشفى جامعة تشوكوروفا في أضنة

التقرير الطبي الذي يحمله محمود يؤكد على «وجود خلايا دماغية ميته»، الأطباء يحاولون إيقاف تماوت هذه الخلايا عند حد معين، تقول والدة الطفل «بديت حالتو تتحسن. صار يشوف، وبعد فترة رجع أكلو طبيعي وصار يوقف ويمشي، صحيح كان متأخر عن الأطفال بعمرو بس صار يمشي، ولما صار عمرو سنتين ونص صار يقول ماما وبابا، وأهم شي خفت نوبات الاختلاج وخف الألم».

الطريق إلى تركيا كان يسيراً في هذه المرحلة من العلاج، «بمجرد أن نعطيهم أوراق الدور كانوا يدخلونا». وفي نهاية الشهر الثالث من عام 2017، كان على محمود أن يراجع المشفى في أضنه لمتابعة العلاج ومراجعة طبيب النطق، بحسب الورقة التي يحملها،

إلّا أنه لم يستطع الدخول هذه المرة.

سبعة شهور على باب المكتب الصحي في معبر باب الهوى

في الشهر الرابع من عام 2017 حمل رشيد طفله للدخول إلى تركيا عبر معبر باب الهوى. هذه المرة لم تنفع ورقة المراجعة التركية التي يحملها في إدخاله. فقد قام المكتب الصحي في المعبر بتأجيل دخوله حتى الشهر السادس. قدّم الرجل أوراقه التي يحملها في الشهر السادس ليتم تأجيله حتى الشهر الثامن، ثم حتى تاريخ 2017/12/11، ليأتيه الرد هذه المرة أنه لن يستطيع الدخول بحجة «أن الجانب التركي هو من أوقف دخول مثل هذه الحالات». يقول والد الطفل إنه تواصل مع مكتب الأمم المتحدة الذي سجل فيه حالة طفله، وجاء الرد بأن لا علاقة للجانب التركي بذلك، المشكلة في الجانب السوري من المعبر !

«كل مرة منروح منحط مصاري وبترك شغلي وبيرجعوني، ما بعرف ليش عبيعذبوني». خلال رحلات رشيد المكوكية كانت الأدوية التي حملها معه من تركيا لطفله قد نفدت، فاضطر إلى شراء شبيه وطني. لكن حالة محمود بدأت بالتراجع، فقد الطفل النطق وبدأ يعاني من ضمور في قدمه اليسرى، وزادت نوبات الاختلاج التي ترافقه، ما اضطر والده إلى مراجعة عدد من الأطباء في المنطقة. «ست شرابات وأربع أنواع حب» كان على الطفل تناولها يومياً، بعد أن كان يعالج بشراب واحد وعلبة حبوب واحدة.

يقول والد الطفل «إن كثرة الأدوية سببت للطفل جرثومة في الدم، استمرت أربعة أشهر من العلاج للانتهاء منها». وفي كل مرة كان يراجع فيها الأطباء كانوا يطلبون منه «خزعة»، ولكن المشافي في المنطقة كانت ترفض أن تقوم بها، «كل مشفى كان يحولني على مشفى، مشفى أطمه حولني على باب الهوى لأعمل صورة طبقي للطفل، ومشفى باب الهوى رجعني على أطمه». وعند التواصل مع أحد المخابر الخاصة في مدينة حلب، تبين أن كلفة إجراء «الخزعة وتحليلها بالإضافة إلى صورة طبقي محوري تبلغ 150000 ليرة».

يقول الطبيب أحمد السعيد (طبيب أطفال) بعد اطلاعه على الأوراق «إن مثل هذه التحاليل لا يمكن إجراؤها في المنطقة، هي حصراً في مناطق النظام أو خارج البلاد». كما يرى الطبيب «إن الكثير من الأدوية المنتشرة في الأسواق السورية خلال الفترة الماضية منخفضة الفعالية، وهذا ربما أثر في تراجع حالة الطفل الذي يجب أن يخضع لفحوصات دورية».

المكتب الطبي في إدلب «عود على بدء»

بعد نقل الملفات الطبية من مكتب التنسيق الطبي في معبر باب الهوى، إلى لجنة تحويل المرضى في مديرية صحة إدلب التابعة لحكومة الإنقاذ في 2017/11/12، وجد رشيد أملاً جديداً في معاودة الكرة للحصول على إذن بإدخال طفله لمتابعة العلاج في تركيا. ولكن طبيب الأطفال، على حد قول رشيد، أخبره «طفلك لو بتاخدو على ألمانيا مالو علاج». وحين شرح له حالة الطفل وكيفية استقرار حالته وتحسنها بعد العلاج، رفض إدخاله وطلب منه «سحب التحاليل وإرسالها إلى حماه !»

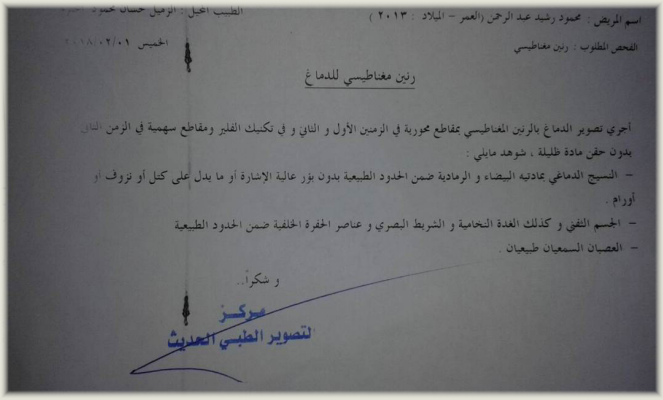
اسم المريض : محمود رشيد عبد الرحمن (العمر – الميلاد : ٢٠١٣)
الفحص المطلوب : رنين مغناطيسي
رنين مغناطيسي للدماغ
أجري تصوير الدماغ بالرنين المغناطيسي بمقاطع محورية في الزمنين الأول و الثاني و في تكنيك الفلير ومقاطع سهمية في الزمن الثاني بدون حقن مادة ظليلة ، تشهد مايلي :
– النسيج الدماغي بمادتيه البيضاء و الرمادية ضمن الحدود الطبيعية بدون بؤر غالية الإشارة أو ما يدل على كتل أو نزوف أو أورام .
– الجسم الثفني و كذلك العقدة النخامية و النسيج البصري و عناصر الحفرة الخلفية ضمن الحدود الطبيعية
– العصبان السمعيان طبيعيان .
و شكراً .
مركز التصوير الطبي الحديث

تفاقمت حالة الطفل الذي بات يعاني من نوبات ألم حادة، أدت في كثير من الأحيان إلى «ضرب رأسه بالجدار»، بالإضافة إلى اختلاجات لم يعد الدواء يقوى على إيقافها، ما دفع رشيد إلى استدانة مبلغ 50 ألف ليرة سورية ثمن صورة رنين مغناطيسي. حصلت عين المدينة على نسخة من التقرير المرافق للصورة الذي أكد «على سلامة النسيج الدماغي والعصب البصري والعصبان السمعيان»، إلّا أن طبيب العصبية حسان محمد جود «الطبيب الأخصائي في مشفى سرمدا» قال، بحسب والد الطفل، بعد أن قرأ الصورة وأهمل التقرير «إن الطفل يعاني من مشاكل دماغية وضمور في عضلات الجانب الأيسر، وسيفقد بصره إن بقي على هذه الحالة».

وقام الطبيب بكتابة دواء لم تستطع العائلة الحصول عليه، فهو غير موجود في سوريا وعليهم شراؤه من إحدى الدول الأوربية. وقال والد الطفل «لما سألنا عن الدوا كان سعرو غالي كتير، والطبيب أخبرنا أنو هاد الدوا تخمين، ولازم نعمل تحاليل لنعرف إذا الطفل استجاب للدوا أو لأ، وإلا الطفل رح يخسر خلايا كتيرة من الدماغ لأن السائل الدماغي عبيجف».

طبيب الأطفال في المكتب الصحي رفض تقرير الطبيب حسان، وأخبر والد الطفل بأن «هذه ورقة وليس تقرير». وعند تواصلنا مع المكتب الطبي، جاءنا الرد من المهندس محمد ياسر السعد مسؤول المكتب الطبي للدخول إلى تركيا «إن الطفل محمود يعاني من شلل دماغي ليس له علاج في تركيا، وإن دخوله سيحرم مرضى آخرين من الدخول للعلاج». وأكد السعد على أن معظم الأمراض التي لا يتوافر لها علاج في المناطق التابعة للمكتب الصحي يحق لها الدخول إلى تركيا؛ إلا أن الجانب التركي حدد عدد المرضى يومياً بعشرين حالة مرضية مع مرافقيهم، وهذا ما يجعل العدد ينقص عن عشرين في كثير من الأيام، ناهيك عن الأمراض السرطانية والقلبية والحالات الساخنة التي تُعطى الأولوية في مثل هذه الحالات، بعد فحص الأوراق والتقارير من قبل لجنة مختصة من الأطباء.

وعند سؤالنا والد الطفل، قال «مين قلون أنو ابني معو شلل دماغي ! والتقارير والدور التركي الي معي من مشافي تركيا من وين جبتون إذا ما في علاج !»

في الزيارة الأخيرة التي أجراها رشيد للمكتب الطبي منذ أيام، تم تحويله إلى أربعة مشافي لبيان حالته وتلقى وعداً بإدخاله إلى تركيا لإكمال علاج طفله؟

بينما ينتظر رشيد السماح له بالدخول إلى تركيا، يقف حائراً بين أن يوقف الدواء الذي طلب منه الطبيب أحمد صالح الزعبي إيقافه، واستخدام الأدوية الجديدة التي كتبها لطفله، أو أن يتابع في دوائه الذي حذره الأطباء في مشفى أضنه من تركه. يريد الرجل أن «يعمل صفحة على فيس بوك» ليحكي قصته، وقصة مئات المرضى الذين يذوون أمام أعين عائلاتهم دون مجيب.

الخولي على اليمين بعد إطلاق سراحه

الخولي حر طليق

محمد سرحيل

في خطوة مفاجئة وغير متوقعة، أفرجت هيئة تحرير الشام عن أبي عبد الله الخولي، المشرف العام في حركة حزم التي تمكنت جبهة النصرة من القضاء عليها مطلع آذار 2015. ليظل السؤال معلقاً عن السبب الذي دفعها للإفراج عنه بعد فشل كل المحاولات والمناشدات السابقة، كما هو معلق عن السبب الذي دفعها لاحتجازه كل هذه المدة.

إبان الحملة العسكرية التي شنتها جبهة النصرة على حركة حزم، وذلك بعد أقل من ثلاثة أشهر على قيامها باجتثاث جبهة ثوار سوريا أواخر العام 2014، قرّر الخولي النّزول من تركيا إلى سورية، بهدف عقد لقاء مع قادة في جبهة النصرة، والتّوصّل إلى حلّ يحقن الدّماء بين الطّرفين، متجاهلاً كل التحذيرات والنصائح. أرسل الخولي إلى قادة النصرة يعلمهم أنه يريد مقابلتهم، آملاً أن تحمل زيارته نهاية سعيدة للأحداث المؤسفة في كل من الفوج 46 وجبل الزاوية وغيرهما. إلا أنه لم يكن يعلم أنها البداية لأحداث أكثر صعوبة وظلماً، فقد قامت النصرة باعتقاله فور وصوله، رغم أنها أعطته الأمان. وتذكر بعض المصادر إلى أنّه سجن داخل زنزانة انفرادية في حارم، حيث تعرض للتعذيب وتلقّي سلسلة من التّهم.

قضيّة يعقوب العمر

بعد اعتقال الخولي سارعت جبهة النصرة إلى بث اعترافات سجّلتها للخولي، ادّعى فيها بأن حركة حزم هي من قتلت الشيخ يعقوب العمر، أحد قضاة جبهة النصرة، بعد موافقة المكتب السياسي، وهو ما نفته الحركة جملة و تفصيلاً .

بعد بضعة أيام وجّهت حركة أحرار الشام صفعة أليمة لجبهة النصرة، إذ أصدرت بياناً أوضحت فيه ملابسات مقتل يعقوب العمر، وأكّدت أنّها قامت باعتقال (عبد الرحمن الحسن) الملقّب بـ (أبي عبيدة) الذي اعترف باغتيال العمر وارتباطه بتنظيم الدّولة. وأشار البيان إلى أن أحرار الشام قامت بتسليمه للنصرة، حيث قامت بدورها بالتحقيق معه من جديد، وبناءً عليه نفّذت «حدّ القصاص» بحقّه، وبحضور أولياء الدّم، وهو ما لم تستطع النصرة إنكاره، ونشرت أحرار الشام تسجيلات مصورة، يظهر فيها صوت المحقق من جبهة النصرة.

في آذار 2016 وبعد شهادة مطوّلة للدكتور حذيفة عزام على صفحته الشخصية على موقع تويتر، فتح فيها عدة ملفات عن جبهة النصرة، من أبرزها ملف المعتقلين لديها، اضطرت الجبهة إلى الاعتراف ببراءة الخولي من دم العمر، وذلك على لسان متحدّثها الرسمي «أبو عمّار الشامي»، وذلك ما يؤكد تعرّض الخولي للتعذيب والاعتراف تحت الضغط، وأضاف حينها المتحدث باسم النصرة: (وما يخص اتهامه بمقتل يعقوب العمر كان الأمر خطأ، وتم تشكيل لجنة لإعادة التحقيق فلم يثبت عندنا أدلة قطعية تدينه، إلا أن أولياء دم الشيخ يعقوب العمر إلى اليوم يحشدون الأدلة ضده، ويتهمونه بشكل مباشر).

إطلاق سراحه

في السادس من شباط 2018 أعلنت وكالة «إباء» التابعة لـ «تحرير الشام» أن الهيئة أفرجت عن الخولي، بعد «تلاشي مشروع حزم» وعدم كفاية الأدلة القضائية بحقه في قضية العمر، والاكتفاء بمدة توقيفه التي بلغت ثلاثة أعوام! ويُرجع البعض التزام الخولي الصمت بعد خروجه من السجن، إلى أن إطلاق سراحه جاء بعد تعهده بطيّ صفحة الماضي، وعدم التصريح عما تعرّض له خلال السجن.

وعلى ما يبدو فإن عملية الإفراج تمت في إطار محاولة لتبييض سمعة الهيئة داخلياً، وإعادة شيء من هيبتها إلى أوساط مؤيديها، بعد أن تراجعت مؤخراً على خلفية انسحاباتها الأخيرة من عشرات القرى والمناطق في ريف إدلب، وحملتها الأخيرة ضد عدة فصائل في الشمال السّوري. أما على الصعيد الخارجي فقد تزامن إطلاق سراح الخولي مع قيام «حكومة الإنقاذ» المحسوبة على هيئة تحرير الشام، بإطلاق سراح مواطنَيْن كنديَّيْن، وتسليمهما لسفارة بلادهما في تركيا.

وأبو عبد الله الخولي، المعروف باتّزانه وخُلقه الحسن وهيبته بين الناس، من أبناء حمص، التحق بالركب الثوري مبكراً وشارك في المظاهرات، واعتقل على إثرها ثم أطلق سراحه بعد مدة. ويعدّ من أوائل مؤسسي العمل العسكري في محافظة حمص، حيث كان أحد مؤسسي كتائب الفاروق. نجح الخولي ورفاقه في أسر عدد من ضباط النظام، فاعتقل النظام ابن عمته وساومه عليه، إلا أنه ورفاقه لم يرضخوا لتلك الضغوطات. كذلك اشتهروا بعد حادثة الأسرى الإيرانيين. أما الحدث الأكثر شهرة في سيرة أبي عبد الله، فكان بعد تهريبه للصحفيين الفرنسيين من بابا عمرو في آذار 2012 . حينها كافأه السفير الفرنسي في بيروت، وسلّمه شيكاً بثلاثة ملايين يورو، إلا أن الخولي سارع إلى تمزيق الشيك قائلاً: نحن ثوار ولسنا تجاراً، لا نريد مالاً، نريد سلاحاً ندافع به عن أنفسنا!

أسس الخولي كتائب فاروق الشمال فيما بعد، وتعد إحدى أبرز القوى العسكرية التي شُكلت منها حركة حزم، التي أُعلن عن تأسيسها في نيسان 2014، ليشغل الخولي منصب المشرف العام فيها.

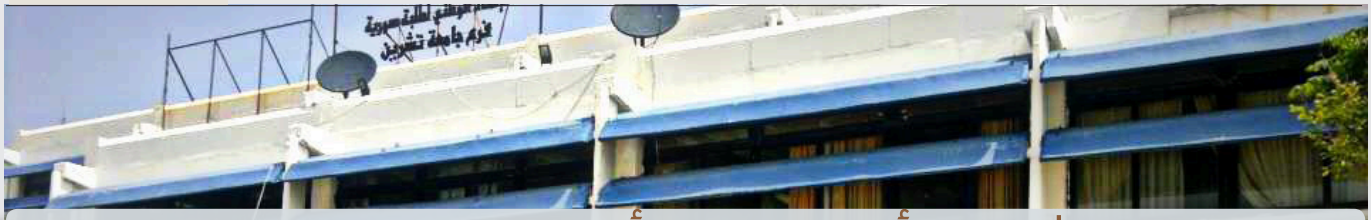

جامعة تشرين.. أكبر الفروع الأمنية في الساحل السوري

بعض الطلاب يحمل «الكلبشة» وأبناء المحافظات الأخرى هم هدف «الشبيحة» المخبرين المفضل

متداولة على الانترنت

مراد الحجي

ليس مبالغةً أن توصَف جامعة تشرين في مدينة اللاذقية بأنها كبرى المراكز الأمنية في الساحل السوري، فالصرح الذي يمتد على مساحة واسعة من كبرى مدن الساحل السوري، والمعروفة بأنها معقل الميليشيات الموالية للنظام (الدفاع الوطني -الشبيحة)، يتيح لفروع الأمن نشر العناصر داخل الكليات، وتخصيص المكاتب لهم، وتجنيد الطلاب في خدمتهم. تلك الجامعة التي لم تكن بعيدةً في يوم من الأيام عن سلطة الأمن بصورته العائلية والطائفية، فقد كانت مرتعاً لشبيحة المدينة، باتت اليوم تحمل معالم مباشرة وواضحة لسيطرة أمنية مطلقة، وتسيير كامل من قبل ميليشيات النظام في المدينة.

لا يقتصر الوجود الأمني في الجامعة على الحواجز عند أبوابها ومداخلها، وحتى البوابات الأصغر لكلياتها وأبنيتها الملحقة، إنما في شوارعها الداخلية، وعلى أبوب مدرجاتها، وفي كل بهو منها. فليس غريباً أن يوقفك عنصر أمن على هيئة طالب ليطلب هويتك، بل وأن تجد سيارة مركونة بالقرب من باب إحدى الكليات، فتنزل منها دورية أمنية فتضرب طالباً وتعتقله ثم تضعه في السيارة وتنطلق به على مرأى الجميع، دون استغراب من أحد.

عزام علي من طلاب كلية الآداب في جامعة تشرين، يروي عن حياته اليومية في الجامعة، قائلاً «الاعتقال أمر يومي، ومشهد تعدّي السلطات الأمنية على الطلاب مكرر، فلن تلتفت إذا ما شاهدت طالباً يقتاده عناصر الأمن، أو شاهدت زميلك يقوم باعتقال زميل آخر بصحبة عناصر.. الشبيحة ينتشرون في كل مكان. هناك طلاب يحملون مسدسات. هناك من يحمل كلبشات. أنت لست في جامعة هنا، بالتأكيد لن تشعر أنك في جامعة. وسوى ذلك سوف تفتقد الذكور، الجامعة تعج بالفتيات، وهن أيضاً لسن بعيدات عن متناول أيدي الدفاع الوطني والشبيحة والأمن».

يداوم عزام يومين فقط في الأسبوع، رغم ضرورة وجوده أكثر من ذلك، إلا أنه يقتصر على حضور المحاضرات الإلزامية «أخاف منها، ومن وجودي المتكرر فيها، ومن النظر في عيون الطلاب. قد يكون أحدهم مخبراً، خاصة وأنني غريب ولست من أبناء المحافظة، وأغلب المعتقلين والملاحقين هم أبناء المحافظات الأخرى، فهم الهدف المفضل والفريسة السهلة التي لن يجرؤ أحد على السؤال عنها.. هناك فتيات يتعاملن مع الأمن، لقد تم اعتقال إحدى زميلاتنا في قسم الأدب الإنكليزي عن طريق صديقتها المقربة التي أحضرت دورية الأمن إليها، ودلتهم إلى مكان جلوسها، ورافقتهم إلى داخل المدرج ليقوموا باعتقالها».

عصام عجاج نال درجة الماجستير في كلية الهندسة المدنية من جامعة تشرين قبل فترة، يقول: «منذ أكثر من عشر سنوات وأنا في هذه الجامعة.. لقد تغيرتْ خلال السنوات الست الأخيرة كثيراً. لا أنكر أنها في البداية كانت مرتعاً للشبيحة، وكان حضورهم فيها واضحاً، إلا أن قانوناً ما كان يمنعهم من ممارسة ما يريدون. كان أغلبهم لا يستطيع الدخول بسيارته إليها، كما أن تصرفاتهم كانت تعتبر تصرفات إجرامية غير طبيعية، وكانت الشرطة أحياناً تتدخل لمنعهم من دخول الجامعة أو إزعاج طلابها. أما اليوم فالوضع اختلف كلياً، باتت سجناً كبيراً يحتجز الطلاب الذين ينتظرون لحظة تخرجهم وكأنها الخلاص.. التجمعات قليلة والخوف يظهر في عيون الجميع، أساتذةً وطلاباً وإداريين.. بمسدس واحد يمكنك أن تعتقل كل من في الجامعة دون أن تكون شرطياً أو ضابطاً.. إن أي أحد في هذه الجامعة يمكنه أن يسيطر على ما شاء، بمجرد أن يُلمّح بأنه عنصر أمني موكل بهذه الكلية أو تلك».

تتم حالات الاعتقال في جامعة تشرين بكل هدوء وصمت، دون أن يتم الإعلان عنها حتى على صفحات الفيس بوك، يخاف جميع الطلاب من نشر أي معلومة من داخلها، ومن التقاط أي صورة. في ما تتسرب بين حين وآخر أسماء فتيات وشبان تم اعتقالهم من داخل مدرجات كلياتهم، بينما تنتشر أخبار مقتل شبان تحت التعذيب كان قد تم اعتقالهم من داخل أسوار الجامعة.

نظام الأسد يخلط الأوراق ويفتتح باباً جديداً لغنائمه في جنوب دمشق

وضاح الشامي بعد فشل نظام الأسد في فرض مشروع التهجير بمنطقة جنوب دمشق المحاصرة، على غرار ما حققه في مناطق قدسيا والهامة والمعضمية والقابون وداريا، توجه إلى إخلاء الشباب منها مُقابل مبالغ مادّية كبيرة، فاتحاً ممراً آمناً عبر أجهزة مُخابراته، خرج من خلاله أكثر من مائتين وخمسين شاباً، حتى الآن، من عناصر تنظيم داعش، ومقاتلين في الجيش الحر،

يتقاسم السيطرة على منطقة جنوب دمشق فصيل أجناد الشام في حي المادنية بمنطقة القدم، وتنظيم داعش في أحياء الحجر الأسود والتضامن والعسالي ومخيم اليرموك، وفصائل الجيش الحر في بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، التي يعيش فيها مُهجّرون من المناطق المُحيطة، لا سيما اللاجئون الفلسطينيون أبناء مخيم اليرموك، في حين يُسيطر مُقاتلو هيئة تحرير الشام على مساحة صغيرة جداً غربي مُخيم اليرموك.

وبدأت أول عملية خروج من المنطقة الواقعة تحت سيطرة التنظيم منذ شهرين إلى مُحافظة درعا، وقع الخارجون في قبضة الجيش الحر بمدينة إنخل، وعلى رأسهم «صلاح قطيش» المعروف بسياف التنظيم. وبعد قتله هناك بناءً على مُحاكمة خضع لها، تغيرت وجهة عناصر التنظيم إلى الشمال، وكان أول المُغامرين المدعو «مسعود الخابوري»- قريب «أبو هشام الخابوري» أمير التنظيم السابق- برفقة أخيه وثمانية شبان. وبدأت رحلة الخروج بالانطلاق من بساتين مدينة الحجر الأسود، وصولاً إلى منطقة معمل بردى التي تسيطر عليها قوات النظام. صادر التنظيم مُمتلكات العديد من عناصره الخارجين، ووزعها على بعض العناصر، لمحاصرة الحالة على ما يبدو، وبث الرعب بين الراغبين بالخروج. لكن بالرغم من ذلك استمر الأمر بشكل مُكثف، وشمل أمراء من الصف الثاني.

وعلى غرار الطريق المفتوح لخروج عناصر داعش، فتح النظام طريقاً للفصائل الثورية المقاتلة في بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، بعد عدّة مفاوضات محلية فاشلة مع فروع أمن النظام في العاصمة دمشق، كان آخرها مطلع العام الماضي. ورغم أن الفصائل كانت قد قررت ضمنياً عدم السماح بالخروج إلّا لمن هو فوق سن الأربعين، وبحاجة للعلاج، لكنّها لم تستطيع إصدار موقف حقيقي للسماح بالخروج أو المنع.

أحد الشبان الواصلين إلى الأراضي التركية كشف لـ عين المدينة تفاصيل عملية الخروج، التي بدأت منذ انطلاقه مع المجموعة من بلدة ببيلا، مُتجاوزاً الحاجز المُشترك فيها، وصولاً إلى صالة الرهونجي في بلدة سيدي مقداد، حيث ينتظرهم عناصر أمن النظام، من ثُمّ انطلقت قافلة مؤلفة من أربع سيارات أمنيّة، و«فان» يتسع لخمسة عشر شخصاً، اتجهت مباشرة إلى ناحية «قلعة المضيق» الفاصلة بين قوات النظام والجيش الحر في ريف حماه الغربي، حيث نقطة الوصول الأولى. وهناك تسلمهم مُهرّب آخر أمّن لهم مكان الإقامة لمدة أيام في قرية «دركوش» الحدودية، بانتظار طريق التهريب إلى تركيا، ومن هناك عبروا الحدود سيراً على الأقدام، لتنتهي رحلتهم في أنطاكيا.

وبحسب الشاب فالقافلة لم يعترضها أحد في مشوارها، وكانت مهمة أول السيارات الأمنيّة تسهيل مرورها عبر الحواجز. وبموجب الاتفاق يتم وضع المبلغ – 4000 دولار- لدى أحد الأقارب في تركيا، وعند نقطة الانطلاق الأولى يتم تحويل نِصف المبلغ لمافيا تحويل الأموال في السوق السوداء، ويصل إشعار التحويل لمترئس القافلة (المقدم أحمد الرشيدات) – قيادي سابق في الجيش الحر قبل عودته إلى النظام في عام 2013 – ، وعند الوصول إلى ناحية قلعة المضيق يتم دفع باقي المبلغ بالطريقة ذاتها.

يعدّ النظام صفقات الخروج عملية رابحة، وبضريبة أقل من عمليات التهجير القسري والتغيير الديموغرافي التي مارسها في العامين المنصرمين، بحسب الباحث في مركز آذار للدراسات أنور القاسمي، ويرى القاسمي أنّ لخروج الشباب آثار خطيرة ستنعكس على المنطقة من حيث تغييب كوادر ثورية هامّة، كالعاملين في الحقل المدني وأطباء وإغاثيين وإداريين، أو حتى الحقل العسكري. ويتابع «وكون المنطقة مُحاصرة منذ سنوات، فإن ماتفقده لا يمكن تعويضه، كما أن التغيرات الجزئية إن حدثت بشكل متكرر فإنها ستؤدي إلى تغيرات في الأوضاع الكُلّية لارتباط الكل بالجزء».

الناشط عمار القدسي لخص لـ عين المدينة الأسباب الرئيسية لرغبة الكثير من الشبان في بلدات يلدا وبيت سحم وببيلا بالخروج، والتي تبدأ في تنوع القوى العسكرية الموجودة، والانعدام التام للعمل، ويأس الشباب من أيّ تغيير قد يحدث في المنظور القريب، بالإضافة إلى ابتعاد الكثير من الشبان عن عائلاتهم النازحة منذ مدّة طويلة، الأمر الذي يفرض عليهم التمسك بالخروج كفرصة كبيرة ستغير مسار حياتهم. أمّا عن خروج عناصر تنظيم داعش فعزاها المقدسي إلى الخلافات والتخبّط والانقسامات في صفوف التنظيم، والتي جعلت من بعض العناصر يُفكرون بالنجاة بأنفسهم، بينما قد يخرج البعض بإيعاز من النظام لتكليفهم بمهام خاصة في مناطق أخرى!

عساكر السويداء

عبيدة نبواني

يعيش كثير من المجندين في صفوف قوات النظام من أبناء محافظة السويداء، حالة من انعدام الموقف حيال كل ما يحدث حولهم من قضايا سياسية أو اجتماعية أو إنسانية، محاولين عزل أنفسهم عن كل ماحولهم بانتظار ظهور حل ما ينهي واقعهم الحالي ويعيدهم إلى حياتهم، دون أن يكون لهم دور بإحداث هذا التغيير.

شهدت محافظة السويداء، كغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، حملات اعتقال وتجنيد لأبنائها. إلا أن ذلك مرّ عبر مراحل متعددة، كانت ترتفع وتيرة الاعتقالات في بعضها وتكاد تكون معدومة في مراحل أخرى، بناء على الأوضاع الاجتماعية والأمنية فيها، مع محاولة النظام تجنب إثارة المجتمع ضده إذا كان بإمكانه تجنب ذلك.

مع بدء الثورة السورية كانت السويداء منقسمة على نفسها بين معارض ومؤيد كحال بقية المحافظات السورية، ومع ازدياد وتيرة العنف بدأ هذا التباين يزداد وضوحاً، وانعكس ذلك على العسكريين من أبناء المحافظة، حيث بدأت عمليات الانشقاق من قبل ضباط ومجندين، بينما لمعت في الوقت نفسه أسماء أخرى على درجة عالية من التأييد أو «التشبيح» للأسد، إلا أن أعداد المنشقين أو الممتنعين عن الالتحاق بصفوف النظام تزايدت مع تسارع الأحداث العسكرية والسياسية ليبلغ عددهم نحو 27 ألف شاب عام 2013.

حاول نظام الأسد بالتزامن مع ذلك أن يستقطب أبناء السويداء للعودة إلى صفوفه عبر إصدار عفو عام عنهم، ما دفع عشرات منهم للالتحاق بقواته، لكن هذه الأعداد لم تكن مرضية للنظام، فشن حملة اعتقالات طالت نحو 470 شاباً في كانون الأول نهاية العام نفسه، وسط أحاديث حول نية النظام نقلهم إلى جبهات القتال؛ في الفترة ذاتها التي بدأت تظهر فيها حركة «رجال الكرامة» والتي توجهت مع شيوخ دين آخرين إلى المعسكر الذي احتجز فيه الشبان، وتمكنت من اقتحامه وإطلاق سراحهم، مع إصدار قرار بعدها يمنع التجنيد الإجباري في السويداء.

ورغم عدم قدرة النظام في تلك الفترة على اعتقال شبان في السويداء، إلا أن بعض الحالات كانت تحدث على أطراف العاصمة دمشق أو على الحدود اللبنانية، كما أن بعض المجندين سابقاً لم يتركوا قطعاتهم العسكرية، أو تركوها وعادوا إليها بتسويات مع النظام تضمن بقاء أبناء السويداء داخل محافظتهم.

يمضي غالبية أبناء السويداء خدمتهم العسكرية ضمن قطعات عسكرية داخل المحافظة. ورغم وجودهم في صفوف النظام، إلا أن كثيرين منهم لا يعتبرون أنفسهم موالين لنظام الأسد، مع ما تحمله هذه الفكرة من سخرية بحد ذاتها، فهؤلاء المجندون لا يخوضون أي معارك ضد أي طرف، حتى عندما كانت تتعرض محافظة السويداء لهجمات من قبل تنظيم «الدولة» أو «جبهة النصرة»، كان النظام يمتنع عن إرسال جنوده إلى تلك المعارك. ويترك أبناء المناطق التي تتعرض للهجوم يقاتلون وحدهم، إلا أن المجندين يدركون أن ذلك ليس نابعاً من خوف على حياتهم، وإنما يهدف إلى تذكير الأهالي بضرورة وجوده لحمايتهم من المتطرفين.

وبما أن غالبية المجندين من أبناء السويداء لا يخوضون معارك خارج المحافظة أو داخلها إلا نادراً، فإن النظام لا يتعامل معهم غالباً إلا كجنود متقاعسين ومشكوك بولائهم، ولكنه يفضل الاحتفاظ بهم في صفوفه على أن يتركهم. كما أنهم في الوقت نفسه لم يحصلوا على احترام المعارضين من أبناء المحافظة أو من خارجها باعتبارهم لم يتخذوا موقفاً واضحاً إلى جانب الشعب السوري، ما جعلهم غير مرغوب بهم من كلا الطرفين.

وفي ظل ما يحدث في المشهد السوري، لا يمكن إجراء دراسة دقيقة أو تقريبية تبين موقف المجندين من نظام الأسد ولا من الثورة السورية، إلا أنه من الممكن وضع تصور يمكن أن يقترب من حقيقة وضعهم. إذ يبدو المجندون ناقمين على النظام الذي يحتفظ بهم في صفوفه منذ نحو ثماني سنوات، إلا أنهم في الوقت نفسه غير مؤيدين للثورة السورية، مع وجود حالات أخرى تختلف تماماً مع هذه التوصيفات العامة.

إذن فإن محاولة إيجاد توصيف دقيق لموقف عساكر السويداء من نظام الأسد أو من الثورة السورية، قد لا تفضي إلى نتيجة مقنعة، إلا أن ذلك يبدو في الوقت نفسه انعكاساً لواقع المحافظة بأكملها. فلو استثنينا من اتخذوا مواقف واضحة بالانحياز لأحد الجانبين، سيبقى أمامنا طيف واسع من الأهالي لا يميلون إلى أي منهما، وإذا سألتهم فإنهم لا يملكون جواباً واضحاً حول طبيعة موقفهم. ورغم وجود كثير من المجندين من أبناء السويداء يؤيدون الأسد بشكل مطلق، وآخرين يكرهونه ويتمنون رحيله، إلا أن معظم من تبقى لا يبالون ببقاء الأسد أو سقوطه، ولا بانتصار الثورة أو فشلها، إنما ينتظرون فقط قرار «التسريح» الذي لم يصل.

«ميماتي» الثورة السورية

عبدالوهاب الخلف

سعيد غزول

في بداية الثورة السورية التي اندلعت مطلع العام 2011، لجأ أغلب الناشطين في تنسيق المظاهرات ضد النظام للعمل بأسماء مستعارة، وأخرى حركية، خشية ملاحقتهم من مخابرات النظام أو مداهمة منازل ذويهم، ولكّن الأسماء الحركية التي أطلقها المقاتلون على أنفسهم، أو أُطلقت عليهم وألِفوها، لم تكن من باب الخشية من النظام، بقدر ما كانت جذباً للانتباه، وتأثراً بما تحمله الشخصية المستلهَمة من شجاعة وإقدام، أو سخرية حتى، ويميز غالبيتها أنها مستعارة من أسماء أبطال المسلسلات، والتركية منها على وجه الخصوص.

كان للمسلسل التركي الشهير «وادي الذئاب» الحصة الأكبر في التأثير على جعبة مفردات الخيال الشعبي بهذا الخصوص. ويظهر ذلك في انتشار أسماء أبطاله كألقاب حركية تبناها مقاتلون في الجيش السوري الحر، سواء أطلقوها هم على أنفسهم، أم أُطلقت عليهم من قبل أقرانهم لشبه في الشكل أو الطباع، حسب ما ذكر لـ عين المدينة أحد القادة العسكريين، والذي أُطلق عليه لقب «ميماتي»، الاسم الأكثر رواجاً في صفوف مقاتلي الحر.

كثير من المقاتلين في الجيش الحر، وأغلبهم قادة عسكريون، اتخذوا من «ميماتي» اسماً حركياً، وبات لصيقاً ببعضهم كاسم لا يعرف إلّا به، فيما لم ينل آخرون الشهرة ذاتها. ومن أبرز الأشخاص الذين عُرفوا بـ «ميماتي»، الملازم أول (عبد الوهاب الخلف) كان ضابطاً في الشرطة الجنائية التابعة لقوات النظام بمدينة منبج، ولكن حسب مقرّبين منه عُرف بـ«ميماتي» قبل اندلاع الثورة، واشتهر به عقب انشقاقه مطلع العام 2012 وانضمامه إلى صفوف الثوار، ومن ثم قائداً عسكرياً في «مجلس منبج العسكري» قبل أن يصبح قائداً لـ«لواء الأمة» في الجيش الحر.

وكان لـ«الملازم خلف/ ميماتي» شهرة واسعة في مدينة منبج التي أعلن انشقاقه فيها خلال مظاهرة في المدينة. وعندما فُقد في شهر آب عام2013 قرب حاجز «المقص» عند مدخل مدينة الرقة، خصصت (هيئة أركان الجيش الحر)، حينها، مبلغاً قدره مئة مليون ليرة سورية للجهة التي تعثر عليه، كما خصصت عشيرة «البوسرايا» التي ينتمي إليها مبلغاً مشابهاً، ليصدر تنظيم الدولة عقب ذلك حكماً بإعدامه بتهمة «قتل مدنيين عزّل»، وأشار ناشطون حينها أنه معتقل لدى التنظيم في «سجن القبو» بمبنى محافظة الرقة.

«ميماتي» أو «ميماتي باش» الشخصية الأبرز في مسلسل (وادي الذئاب)-جسّدها الممثل التركي (غوركان أويغون)- والصديق الوفي للشخصية المحورية في المسلسل «مراد علم دار»، خاض معه معظم عملياته الأمنية حفاظاً على الأمن القومي في تركيا، حسب المسلسل. كان معروفاً بشجاعته وتهوّره ومواقفه الساخرة، حتى في لحظات القتال، ما جعل من اسمه رمزاً يحيل إلى مدلول أو نموذج، ويشير بالتالي إلى شخصية تحظى برواج واحترام في أوساط شعبية واسعة، تتحلى بالإقدام والمرح والوفاء.

ومن القادة العسكريين الذي حملوا لقب «ميماتي» القائد العسكري في «لواء رعد الشمال» طارق مصطفى الجنيد، الذي قال لـ عين المدينة، إن ذويه وأصدقاءه أطلقوا عليه هذا اللقب، لما يحمل من طباع قريبة من شخصية «ميماتي» في المسلسل من حيث الشجاعة والاندفاع في المعارك، والروح الجدّية والساخرة في نفس الوقت. وأضاف الجنيد، أن «ميماتي» ذكر في إحدى حلقات المسلسل عندما سأله صديقه «مراد علم دار» عن سبب تسميته كذلك، أجاب بأن ولادته تسبّبت بمقتل أمه، وأنه «ولد مع الموت، وأصبح والموت أخوة»، واسمه هو نتيجة عدد كبير من الناس الذين قتلهم، كونه كان قاتلاً مأجوراً يعمل لصالح «المافيا»، إلّا أن «الجنيد» أراد أن يجعل من اسمه «مقتلة لجميع أعداء الثورة السورية، وخاصة قوات نظام الأسد والميليشيات المساندة لها».

يستذكر «ميماتي» آخر، وهو لقب المقاتل في (غرباء الشام) سابقا عبد الحميد الحزّوري، مقولة لـ «ميماتي الأصلي» قال إنه كان يرددها في معظم جلساته مع رفاقه، وخلال الاشتباكات، «أنا ما بتخبّى ورا أيا صخرة، ولدت ع الواقف، وعشت ع الواقف، ورح موت ع الواقف. أنا ضهري ما بسندوع التراب، حتى ع القبر رح أنزل واقف، مشان ما يدّعي التراب علي ويقول إني انسندت عليه ويحملني منيّة»، مشيراً إلى سعادته بهذا اللقب الذي أطلق عليه لشبهه بشخصية «ميماتي» المسلسل. وعلى الرغم من كثرة المقاتلين، وخاصة القادة، الذين حملوا لقب «ميماتي»، إلّا أن الأمر لم يقتصر على «ميماتي» فحسب، فالأسماء الحركية تكاد تكون لصيقة بجميع المقاتلين، ويشكل تنوعها قصصاً مثيرة وشبكة معقدة من التأثيرات والرموز، لكن ارتباط كثير منها بأبطال وشخصيات الدراما التلفزيونية يدفع للتساؤل عن مدى تأثير الدراما بالثقافة الشعبية، أو انعكاس الأخيرة عليها.

الأخ المواطن أنا

إبراهيم الطيار

لم أسمع يوماً أن هارباً التفت إلى الخلف، ولكن الأخوة المواطنين الهاربين من الحروب يلتفتون كثيراً إلى الخلف، وربما السبب في ذلك أنهم لا يهربون بالكامل، يتركون الكثير وراءهم، ويحلمون بالعودة إلى هذا الكثير. ولذلك أصبح للأخ المواطن مواطنان اثنان بعد أن قطع الحدود، أو قطعته الحدود: واحد في الداخل يتسلل كل ليلة إلى أحلامه، أو كوابيسه، ليأخذه في جولة بين الحواجز وتحت قصف المدافع والطائرات، وآخر يسمى لاجئاً، لا حواجز أمامه. لكن الرابط بين الاثنين بقي أقوى من كل الحواجز والحدود، والدليل أن أحلامه، وكوابيسه كذلك، لا تعترف بها.

نام الأخ المواطن "أنا"، ليلة 21 تموز 2012 في حي الشعار بحلب، على شكل مواطن، وعندما استيقظ على صوت طائرة الميغ مذعوراً، مرتفع الضغط، جاحظ العينين، نظر في مرآته فاكتشف أنه صار "إرهابياً" "قدّ الدنيا". وكعادة الأخوة المواطنين انتعل الأخ المواطن حذاءه دون جرابات، وهرول إلى الفرن لشراء ربطة خبز، فرأى عدداً من الأخوة المواطنين مصطفين في طابور. قال في نفسه: يبدو أن الأمن والأمان حقيقة راسخة، و ليس كذبة من كذبات الإعلام، وعندما التفت للبحث فوق أغصان شجرة مجاورة عن العصافير التي تزقزق، قصفت طائرة الميغ الفرن، وقتلت عدداً من الأخوة المواطنين المصطفين في الطابور.

قرر الأخ المواطن في اليوم التالي الذهاب إلى "المناطق الآمنة" لشراء ربطة الخبز، مرت السيارة على حاجز الجيش الحر، ثم على حاجز للقوات الكردية، ثم على حاجز النظام. طلبوا منه بطاقته الشخصية فكاد أن يعطيهم جواز السفر. لوهلة ظنَّ أنه قطع حدود دولة إلى دولة أخرى، خصوصاً وأن رايات أخرى، لم يعرف المواطن إلى أية دولة تتبع، كانت مرتفعة فوق الحاجز، لكن وجه عنصر الأمن العسكري، حذاءه الأسود، بندقيته، أكياس الرمل، والفوضى التي تمزج كل ذلك في خلطة فريدة، ذكّرته أنه ما زال في "الوطن"، وأنه "أخ مواطن"، فأعطى العنصر بطاقته الشخصية.

الأخ المواطن لم يصدق "هدنة العيد" في عام 2012، ولا في الأعوام التي تلته، ولله الحمد، و إلا لتم تشييعه كما شُيِّعَ ضحايا هذه الهدن على شريط قناة حلب الإخباري. علّق الأخ المواطن في خياله شعار "الموت غير قابل للتجربة" منذ اليوم الأول. فالنوايا الطيبة لا تنفع في الشوارع الفارغة على خطوط التماس، مع الموت الرابض بقناصته يتسلى باصطياد من يحاول أن يأخذ من بيته ملابس أولاده الشتوية، كجائزة ترضية لهم صبيحة العيد.

لاحقاً كان على الأخوة المواطنين أن يعبروا معبر بستان القصر جيئة وذهاباً بين عالمين مختلفين، وكان تجاوز هذا المعبر شيء يشبه الولادة بكل احتمالاتها، عليك أن تتحسس رأسك كل ثانية، لكن لا وقت لديك لتحسس رؤوس الآخرين الذين يسيرون بالقرب منك، عندما تسمع صوت الرصاصة.

وعندما يصل "أخي المواطن" إلى الجانب الآخر ينتظره الجلادون أنفسهم، الذين كان بعضهم يدقق في هوية رأسه من الأعلى، إن كان قابلاً للنسف أم لا، ليحددوا منسوب وطنيّته من ملامح وجهه، "هل أنت معنا أم ضدنا؟"، وبعد التدقيق في بطاقته الشخصية، وبعض الأسئلة والشتائم غالباً، والأسئلة التي تشبه الشتائم، يمنحونه سمة الدخول إلى ما يسمونه "المناطق الآمنة".

لقد ولدتَ من جديد أخي المواطن، ولكن حبذا لو تحسست رأسك مرة أخيرة قبل أن تكمل طريقك، فهناك ولادة أخرى كان عليه أن يولدها على التيل التركي، يومين أو ثلاثة أيام نصف ساعاتها في الوحل أو الغبار، ونصفها الآخر في الترقب والانتظار، ومتابعة أضواء سيارات الجندرما التركية في الليل، وأصوات الرصاص والكلاب، وإشارات المهرب وهو يقول له: اركض ولا تلتفت إلى الخلف.

بعد أربع سنوات قطع الأخ المواطن أوربا من اليونان حتى ألمانيا، دون أن يطلب أحد منه ما يثبت هويته، ووجد حينها وقتاً للتساؤل عن سبب شغف المواطنين بالحواجز والحدود وخطوط الفصل. فإن لم تُرسم الحدود عندنا بخط من الأحجار، وبعض قطع الحديد والخشب، رسمناها بحفنة تراب، أو حتى بقلم تخطيط أو بخاخ دهان. وإن لم نستطع، رسمناها كخطوط وهمية في خيالاتنا الجمعية، بحيث يراها الجميع ولا يراها أحد. والمشكلة مع الخطوط الوهمية أنها لا تقدم تحذيراً لمن يتجاوزها، وعليه أن يمتلك من الفطنة ما يجعله يشعر بوجودها، حتى وإن لم تكن موجودة، وإلا تلقى رصاصة في رأسه، والرصاصة التي تخترق الرأس لا تكون تحذيرية للأسف.

لماذا لن ينتصر الأسد؟

تشهد الساحة السورية، منذ بداية التدخّل الروسي العسكري لصالح نظام بشار الأسد، انتشاراً لمزاج يتلبس ما تظهر على أنّها «واقعية» سياسيّة وثورية، وهو يتزايد بصورة مترابطة مع تحقيق التحالف الذي يضمّ النظام والروس، إلى جانب إيران وطائفة من الميليشيات الإرهابية الطائفية، ومجموعات مرتزقة عرب وروس، مكاسب ميدانية لا مجال لإنكارها.

سهيل نظام الدين

تبني هذه الواقعية نفسها على افتراض أنّ محور الأسد قد انتصر، وأنّه في طريقه إلى تحقيق النهاية التي يحاول الوصول إليها منذ 2011. وبالتالي، فإنّ من الأجدى التعامل مع هذا الواقع، وتحقيق مايتاح من بقية مكاسب سياسية أو معاشية، بل وربما الانسحاب إلى ضفة القبول باستمرار هذا الحال إلى الأبد. ومن أجل بعض الإنصاف؛ يمكن القول إنّ هذه المزاج الاكتئابي ليس حكراً على السوريين وحدهم، فهناك دول - بعضها تصنّف في خانة القوى العظمى- قد ركنت إلى سهولة هذا الاستنتاج، وهيأت نفسها للتعامل مع سوريا يحكمها الأسد كواجهة لمشروع إيراني، وتحت احتلال روسي معلن، وإن كان يتم إغفال تسميته صراحة.

هل هذا صحيح؟...الجواب سهل: لا ليس كذلك.

السؤال الأكثر صعوبة هو...لماذا؟

لا تحاول هذه المقالة، ولا تدّعي، تقديم إجابة كاملة ولا تصور نهائي لنتيجة الحرب في سوريا. غير أنها محاولة لوضع ما أظن أنّها القواطع الرئيسية التي تعترض سبيل هذا الوهم، مهما بدا أن الواقع الميداني والدولي يسير في صالح بشار الأسد.

• القاطع الأول: القفز في الخلاء

لندع الأرقام تتحدث أولاً، فهي الأداة المفضلة لهواة الواقعية الجديدة، وهي تقود إلى بعض التشكك فعلاً. فقد تزايدت المساحة التي يسيطر عليها النظام من الأرض السورية، خلال عامين ونصف العام من التدخل الوحشي الروسي والقصف البساطي المدمر، من 18% إلى نحو 45%، وهو تطور ملفت بدون شك، لكن أين حدث هذا؟

حقّق النظام تقدّماً ميدانياً بانتزاع السيطرة -أو بدقّة- إعادة احتلال مناطق حضرية في ريف دمشق والقلمون، وبعض من ريفي حمص وحماة، والأهم السيطرة على مدينة حلب، وهي الخسارة الأكبر حقّا. وسيطر قبلها على جيوب في ريف اللاذقية وخصوصاً جبلي الأكراد والتركمان، وبعدها تقدم على أشلاء تنظيم داعش في دير الزور. ومازال النظام يهيمن على مناطق تسكنها الغالبية العظمى من السوريين الذين اضطروا للنزوح من بيوتهم وقراهم ومدنهم، تحت وطأة ثلاث موجات متواصلة من القصف الوحشي والعشوائي، لم تتوقف يوماً منذ نحو سبع سنوات.

غير أنّ الأرقام خادعة بعض الشيء. فالواقع أن الفارق الأكبر في رقم مساحة سيطرة النظام تحقق عبر مساحات شاسعة من البادية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش، في حين أن مساحات كبرى من البلاد ماتزال خارج سطوته، ومنها الغوطة الشرقية المحاصرة، والقسم الأكبر من محافظة درعا، وريفي حلب الغربي والشرقي، ومحافظتي إدلب والرقة، ومناطق الجزيرة -الضفة اليمنى للفرات- من محافظة ديرالزور، ونحو

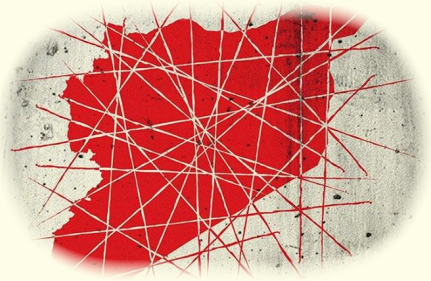

98% من محافظة الحسكة. وبتفسير جيوستراتيجي مبسّط، فإنّ قسماً وازناً من هذه المناطق باتت في حكم الخارجة طويلاً عن سيطرته، وهو عاجز في ظل ظروفه الحالية عن استعادتها.

• القطع الثاني: الدولة المتخمة

لطالما كانت الأرقام والنسب الاقتصادية، بمافيها بيانات الموازنات العامة، ونسب النمو والبطالة، وقياسات تحقق المشروعات التي تعلنها الجهات الرسمية في سوريا قبل الثورة وخلالها، متخمة بالوهم والزيف. وهذا جزء من سياسة رسمية انتهجها حافظ الأسد منذ حصار الثمانينات الاقتصادي، وورثها عنه ابنه وتفاقمت بعد 2005. ولا يوجد ما يدعو لتصديق أيّ من الأرقام التي تعلنها جهات النظام هذه الأيام. والواقع أنّ النماذج الحسابية والرياضية، التي يجري على أساسها توقّع حال الاقتصاد بعد الثورة، مزيّفة كذلك ولا تقدّم صورة حقيقية للواقع.

البلاد تعيش حالة تضوّر اقتصادي ومالي فعلية، وهي في وضعها الراهن تعتاش على بنى متهالكة، وكتلة نقدية متضخّمة تغذّيها طبعات غير مدعومة من الليرة، يعود تماسكها الظاهر إلى أنّها تدور داخل اقتصاد معزول جزئياً عن العالم. هذا عدا عن أنّ الاحتياطي النقدي قد استنفد، وأنّ كلّ العقود التي وقعها النظام تحولت إلى رشى سياسية لروسيا وإيران، مقابل استمرار دعمه عسكرياً.

الواقع أنّ الانتصار في الحرب - وفق الطريقة الوحشية التي يدير بها الأسد هذه الحرب- ليس رخيصاً، فحتى حلفاؤه الأقربون يعُون جيداً، أنّ الحاصل السياسي لن يتحقق بما يضمن له استمرار حكمه دون إعادة إعمار، والنقطة الفارقة هنا أنّه لا هو ولا هم يملكون القدرة على مثل هكذا التزام. ويعُون أكثر، أنّ أحداً من دول العالم المانحة لن تقدّم دعماً لإعادة إعمار تحت سلطته. وفي هذا تصريحات معلنة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول إقليمية وازنة، وهذا سيقود إلى النقطة الثالثة في هذا الاستعراض.

• القطع الثالث: كمون داعش

سيقود وضع نظام الأسد المهلهل، اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً -هناك أرقام مرعبة عن النزيف البشري في مواقع ولائه الرئيسية والطائفية، وهذا ما يجعل كامل الاعتماد على المدد الإيراني المكلف- إلى وضع ما يبدو أنّه تصوره النهائي للانتصار على الشعب السوري، تحت شرط أسئلة

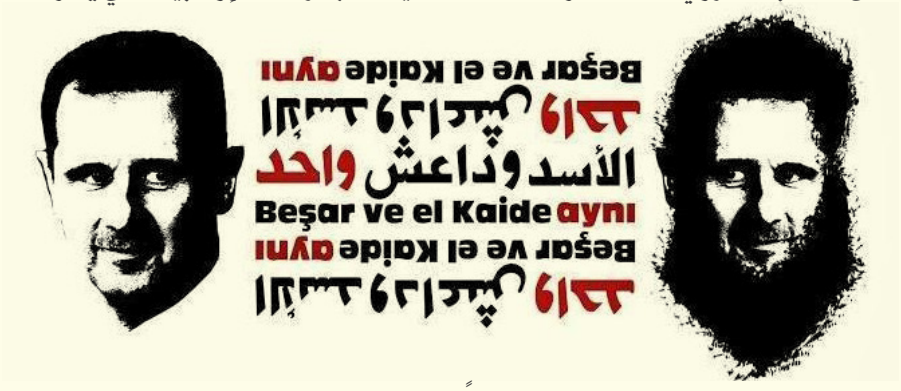

استراتيجية خطيرة. وإذا كان صحيحاً أنّ سوريا استُخدمت من قوى كبرى، كأرض مضطربة ومستقطبة طائفياً، بسبب النظام وليس غيره، لتجميع وإيقاظ الخلايا النائمة من المتطرفين حول العالم وضربها، فإنّ هذه السردية قد فقدت بريقها مع تحول هذه «البؤرة الجهادية» إلى منصة انطلاق لأعمال إرهابية حول العالم (باستثناء إيران وروسيا للغرابة). ومع تلاشي الكتلة الكيانية لداعش، وتحوّلها مجدداً إلى حرب العصابات التي تجيدها، ستكون مخاطرة انتحارية أن يُترك الأسد الذي استخدمت وحشيته وتحالفاته الطائفية لاستقطابهم، كي يشكل حافزاً جديداً لهم. إن كان افتراض تجميع الإرهابيين صحيحاً، فسيكون الافتراض المقابل، الذي يقول إنّ سوريا إمّا أن تكون حوضاً مغلقاً للصراع أو منطقة استقرار هادئ، صحيحاً أيضاً. ووجود الأسد الذي سيعيق بناء دولة مستقرة لا يخدم الغرض الثاني، مع انتفاء الحاجة للغرض الأول... بمعنى آخر، إن نظرية المؤامرة الكونية التي يتشدق بها النظام، هي أحد وجوه إثبات استحالة انتصاره، لأنّ بقاءه يعني استمرارها ويعني مزيداً من الإرهاب.

والحديث عن الإرهاب في ظل معطى بقاء الأسد، لن يقتصر على داعش والقاعدة كتمثيل سنّي للتطرف. بل إنّ طيف المجموعات الإرهابية التي يحرّكها وجوده، يشمل تنظيمات عربية شيعية وقومية وفلسطينية وإيرانية وكردية وتركية يسارية.. وهذا وضع لا يمكن احتماله عالمياً.

لن يكون صعباً على أيّ صانع قرار أن يصل إلى نتيجة مفادها، أنّ الأسد إن بقي -انتصر- فستعلق سوريا في دوامة قمع أكثر وحشية مما سبق 2011، وفي دولة عاجزة اقتصادياً داخل وطن مدمر ومحاصر ومنبوذ، وهذه بيئة لن يجد الإرهاب بكل صنوفه أفضل منها.

قد يبدو الآن أنّ ثمّة ركون إلى التعامل مع الأسد كواقع، مع الضغط العسكري المدمر لحلفائه الذين يعملون يوماً بيوم لضمان نجاته المؤقتة مهما ادّعوا من استراتيجيات. لكنّ بقاءه ليس خياراً استراتيجيا لأحد...لا هو قادر على البقاء وحده، ولا أحد مستعد لدفع الكلفة الحقيقية لبقائه.

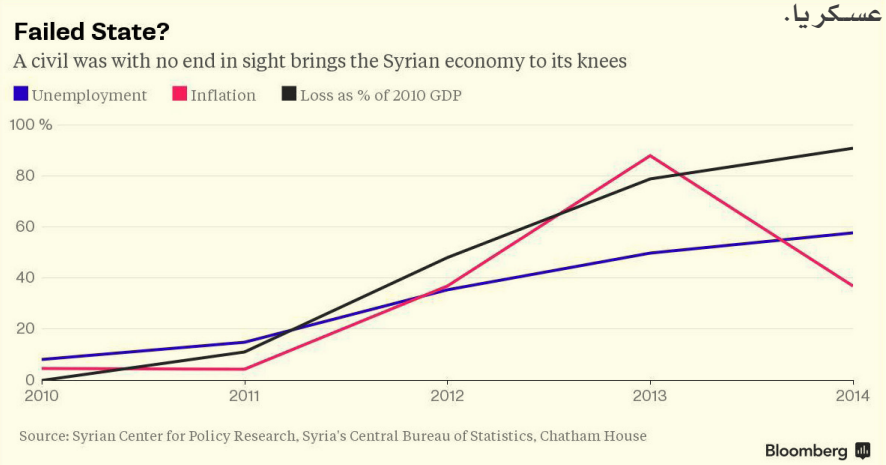

السوريون الممنوحون ملاذاً مؤقتاً في ألمانيا يخشون الفشل

ميريام بيرغر
عن موقع News Deeply
6 شباط
ترجمة مأمون حلبي

لقد مضى عام، تقريباً، منذ أن تم إعادة توطين عائلة الحباب القادمة من دمشق في الريف الألماني، وبعد سنوات من محاولة تفادي الاعتقال بدأت حياة الأسرة تتحسن.

في كل صباح تنهض سارة، 12 عاماً، وسيدرا، 11 عاماً، من النوم في الساعة السادسة لتلحقا باص المدرسة. يذهب الوالد عبد الرحمن، وهو مختص سابق بالتصوير الشعاعي، إلى مدينة قريبة ليحضر دروس اللغة الألمانية، وتبقى الوالدة حنان في شقتهم المكونة من غرفتي نوم لتعتني بأخيهم حسن،3 سنوات، وأختهم جينا،6 شهور. كان كل ما يطلبه عبد الرحمن هو مكان آمن لعائلته، وقد وجد حالياً هذا الأمر في روثلاين، وهي قرية هادئة سكانها أقل من 5000 شخص.

في سوريا كان من عادة الأسرة تمضية المساء بزيارة الأصدقاء أو السوق. لكن هنا في بافاريا هناك القليل الذي يمكن فعله بعد حلول الظلام، لذا تمضي العائلة المساء بلعب الورق ودراسة اللغة الألمانية. مع ذلك، يُخيم على حياتهم الجديدة الشك بخصوص إن كانوا سيتمكنون من البقاء في ألمانيا- ومدة هذا البقاء. عندما وصلت عائلة الحباب إلى ألمانيا في شباط 2017 تم منحهم الحماية من الدرجة الأدنى بدلاً من وضعية اللجوء التامة. وفي حين أن وضعية اللجوء التامة هي لمدة 3 سنوات -مع إجراءات جعل الإقامة دائمة بعد ذلك- فإن الحماية من الدرجة الأدنى مُعَدة لتكون مؤقتة.

ألمانيا، كما الأمم المتحدة، لا تعتبر أنه من الأمان بالنسبة للاجئين العودة إلى سوريا. لكن منذ آذار 2016بدأت تعطي معظم السوريين هذا الشكل من الحماية المؤقتة وتجدده سنوياً. على اللاجئين أن يُظهروا أنهم، كل فرد بذاته، معرضين لخطر الاضطهاد، في حين أن الحماية من الدرجة الأدنى مخصصة لأولئك المعرضين عموماً للأذى في بلدانهم. في عام 2015 تلقى الحماية الأدنى فقط 6 بالمئة من السوريين. هذه النسبة ارتفعت إلى 41 % عام 2016 و55% عام 2017، وفقاً للمكتب الفيدرالي الألماني لشؤون الهجرة واللاجئين. يريد عبد الرحمن، مثل معظم السوريين، العودة إلى وطنه عندما يكون آمناً. لكن بالنسبة له، الأمان يعني أن يغادر الأسد منصبه.

لم نختر أن نكون لاجئين

طريق العائلة إلى ألمانيا استغرق سنوات. عندما اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في دمشق عام 2011 حاولت العائلة أن تحافظ على حياتها طبيعية. كان عبد الرحمن حينها يعمل في إحدى المشافي. بعد فترة، أصيب أحد أشقاء عبد الرحمن إصابة بالغة عندما فتح الأمن النار على المتظاهرين. وسرعان ما سيطر التشوش على أفراد الأسرة. كانوا يعيشون في رعب من الموت والاعتقال، ورعب من سوق عبد الرحمن للخدمة العسكرية. لذا فروا من البلاد عام 2015، بدايةً إلى لبنان وتركيا، وبعدها إلى اليونان عبر البحر. لكن لخيبتهم، وجدوا حدود أوروبا مغلقة، فأقاموا 4أشهر في مخيم اللاجئين البائس في إيدوميني على حدود اليونان مع مقدونيا، وهناك قابلتهم للمرة الأولى. حينها قال لي عبد الرحمن: «أصعب شيء هو افتقاد المرء لهدف».

بعد تفكيك المخيم في إيدوميني انتقلوا من الخيام إلى إقامات أولية في شقق في أثينا. يقول عبد الرحمن: «لم نختر أن نكون لاجئين. إنني أكره هذه الكلمة». بالنسبة لعبد الرحمن، كون المرء لاجئاً يعني كونه ضعيفاً أو عرضة للاستغلال، ودائما تحت أنظار الآخرين -وليس مجرد إنسان يحتاج لفرصة.

في شباط 2017، حصل تطور مهم في حياة العائلة. شقيق عبد الرحمن الجريح كان قد وصل إلى ألمانيا وحصل على وضعية لاجئ، لذا كان بمقدوره أن يتقدم بطلب لم شمل العائلة. أمضت العائلة شهرين في مخيم في الريف الألماني قبل أن يتم إرسالها إلى روثلاين. بسبب افتقارهم لوضعية اللاجئ، لا يستطيع أفراد الأسرة حالياً جلب أقربائهم إلى ألمانيا، لكن وضعية الحماية الأدنى تمنحهم حق العمل والاستفادة مثل الذين يتمتعون بوضعية اللاجئ. يحب عبد الرحمن ألمانيا لقوانينها وديمقراطيتها ويحاول جاهداً تعلم الألمانية. لكنه رغم مثابرته قلقٌ من أن دروس اللغة لن تزوده بالمهارات والمؤهلات التي يريدها أرباب العمل.

يواجه عبد الرحمن عالماً من الأمور المجهولة: هل سيتم تجديد إقامة العائلة لسنة واحدة أم لثلاث سنوات؟ هل سيجد عملاً- أي عمل؟ ما الذي سيحدث عندما تكبر سارة وأختها سيدرا وتحتاجان إلى مكان أرحب؟ ما الذي ستفعله زوجته حنان عندما يصبح صغيراها أكبر سناً؟ هي لم تكمل دراستها الثانوية في سوريا. أتستطيع أن تذهب إلى المدرسة في ألمانيا؟ هل ستعود العائلة إلى سوريا يوماً من الأيام؟ هل سيكون لديهم خيارٌ بخصوص بقائهم أو ذهابهم؟

يحافظ عبد الرحمن على ثقته بألمانيا: البلد يرتكز على القوانين، لذا لا أحد يستطيع طرده. يقول عبد الرحمن أن عائلته، على الأقل، استردت كرامتها وإنسانيتها، وتلك بدايةٌ.

شبيحة القبو الغاضبون من وزارة الداخلية

روايتان ساقتهما صفحات فيسبوك عن مقتل المتطوع بميليشيا «كتائب الرحال» التابعة لأمن الدولة، وابن قرية القبو بريف حمص، أحمد محمد سلمان، على حاجز للشرطة في قريته قبل أيام.

أحمد محمد سلمان

قالت صفحة شبكة أخبار القبو، بأن «أياماً عصيبة يمر بها أهالي قرية القبو بعد حادثة الإجرام التي ارتكبتها دورية حفظ النظام في القرية». وقدمت، مثل غيرها من الصفحات المحلية، رواية تجعل عنصر الميليشيا الذي كان في إجازة من جبهات القتال «ضحية». فيوم الحادثة مر بسيارة (بيك آب) برفقة اثنين آخرين من أبناء القرية بحاجز للشرطة، في طريقهما لاستدانة مبلغ (75) ألف ليرة من شخص، «استعداداً للسفر بمهمة أمنية». وأثناء عودتهم أوقفهم الملازم أول علي، وطلب من «الشهيد» إبراز هويته الشخصية، رغم معرفته الوثيقة به، ثم رفض طلب سلمان بأن يجلبها من المنزل خلال دقائق، وتطور الأمر إلى إطلاق نار دون داع، أودى بحياة الشاب المسجل ضمن ملاك أمن الدولة، حسب ما قالت الصفحات.

الرواية المعاكسة ساقتها صفحة «يوميات رجل شرطة»، وتقول إن سيارة (بيك آب) بدون لوحات، يستقلها ثلاثة أشخاص مرت بحاجز القرية، وأن «آمر الحاجز.. وهو ليس من مرتب الناحية، ولا يعرف السائق مسبقاً، كما ادعى البعض» طلب أوراق السيارة، فرد السائق أنها في «مهمة من إحدى الجهات المختصة»، قبل أن يرفض الترجل منها إلى حين جلبه ورقة المهمة من المنزل، حيث نسيها هناك حسب قوله، فرفض السائق، وحاول تشغيل السيارة، رغم محاولة الضابط ثنيه عن ذلك، وقبل أن ينطلق بالسيارة، ويجر الضابط معه، فما كان من العناصر إلا أن أطلقوا النار.

قبل أيام من الحادثة تعرض مخفر الشرطة في القبو لهجوم بالقنابل، اتُّهمت فيه الميليشيات التي ضاقت ذرعاً من محاولات الشرطة التدخل فيما لا يعنيها، والسؤال عن أوراق السيارات المسروقة التي تملأ طرقات القرية. استجابة لأوامر عشوائية تصدر بين حين وآخر من وزارة الداخلية لفرض هيبة النظام المتلاشية في هذا المكان، الذي عرف في السنوات الماضية بأنه المعقل الأكبر للميليشيات الطائفية المتهمة بارتكاب جرائم كثيرة، بدافع السرقة أو بدوافع طائفية، لا سيما بسكان بلدة الحولة القريبة.

الملازم أول علي

في السنوات الماضية شارك أحمد سلمان بمعارك كثيرة على امتداد محافظات حمص ودمشق وحلب والبادية، وهو القتيل الثاني لأسرته «المجاهدة»، إذ سقط شقيقه العام الماضي في بادية تدمر، فيما يقاتل شقيقاه الآخران حتى الآن، حسب ما قالت الصفحات الغاضبة التي شنت حملة على وزارة الداخلية وشرطتها، واتهمتها بالفساد و«المصالحة» مع الإرهابيين، وسخرت من «وجهاء القرية» الذي دعوا لضبط النفس، وتجنب الفتنة، وذكرت بالأشهر الأولى من «الأزمة» حين التقى فيها «السيد الرئيس» بآلاف الوجهاء دون فائدة». وذكرت، أيضاً، كيف فرّت مخافر الشرطة ومفارز المخابرات كلها «من الحولة»، والمناطق الأخرى «التي سيطر عليها الإرهابيون»، قبل أن يتدخل أبناء القبو الذين لم يجدوا بعد ذلك سوى نكران الجميل.

على صورة منشورة لآمر الحاجز الملازم أول علي، تساءل بعض أهل القرية إن كان هذا الضابط «علوي» بالفعل.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@AynAlmadina
/3aynAlmadina

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع
SNP

ريف دمشق

جوبر

المليحة

عدسة حراك غوطاني - وكالة قمرة - خاص عين المدينة